الأمم المتحدة S/PV.4921

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٢١**
الخميس، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد دلا ساباليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد آهو – غليل
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب (S/2004/124)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-25918 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب (S/2004/124)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود بأن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وإسرائيل وإندونيسيا وأوكرانيا وأيرلندا وبيلاروس والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسوازيلند وكازاخستان والكاميرون وكندا وكوبا وكوستاريكا وليختنشتاين ومصر والمكسيك ونيوزيلندا والهند واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان التي سبق ذكرها المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يكن هناك أي اعتراض، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد إينوسنسيو أرياس رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إينوسنسيو أرياس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد إينوسنسيو أرياس رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

أعطي الكلمة إلى السيد إينوسنسيو أرياس.

السيد أرياس (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أخاطب المجلس بصفتي رئيس لجنة مكافحة الإرهاب.

وسيتصدى المجلس اليوم لمعالجة ثلاث مسائل هامة. أولا، أود أن أحيط المجلس علما بالعمل الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب خلال الأشهر الثلاثة من العام الماضي. ثانيا، أود أن أشير إلى المواضيع الرئيسية لبرنامج عمل اللجنة العاشر. وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشاطر المجلس الجوانب الرئيسية لتقرير لجنة مكافحة الإرهاب المؤرخ ١٩ شباط/فبراير عن تنشيطها.

بيد أني قبل أن أبدأ، أود أن أقول، كما يعلم الأعضاء، إن من المعتاد عقد مثل هذه الجلسة كل ثلاثة أشهر، إلا أنه بناء على طلب عدد من أعضاء لجنة مكافحة الإرهاب، تم تأجيل الجلسة لأنه كان هناك اعتقاد بأن من الأفضل أن يكون التقرير المتعلق بالتنشيط جاهزا عندما أخاطب المجلس.

واسمحوا لي أن أبدأ بالحديث عن أعمال اللجنة خلال أشهر تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد ذكرنا في برنامج عمل اللجنة التاسع، أننا سننجز استعراض ٧٠ تقريرا من تقارير الدول الأعضاء وغيرها عن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وأقرت لجنة مكافحة الإرهاب ٤٤ تقريرا واستعرضت لجانها الفرعية ٣٧ تقريرا ونظرت فيها. ثانيا، سنواصل توزيع الجدول على أساس شهري ابتغاء معرفة حاجات المساعدة وعروضها التي قمنا بها. ثالثا، سنواصل استكمال موقع شبكة لجنة مكافحة الإرهاب الذي وضعناه أيضا. رابعا، سنرسل إلى مجلس الأمن قائمة الدول التي تقدم تقاريرها متأخرة، وهذا ما سأفعله بوصفي رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب.

وأخيرا وليس آخرا، يتضمن أيضا برنامج العمل التاسع التزام الرئيس بتقديم تقرير بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن المشاكل التي تواجهها الدول ولجنة مكافحة الإرهاب نفسها في تنفيذ القرار الهام ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأرسل تقرير الرئيس إلى مجلس الأمن في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر وهو يأخذ في الحسبان الأفكار التي أعرب عنها أعضاء اللجنة، واصفين المشاكل الرئيسية التي ووجهت والتحديات التي ستواجه في امتثال الدول السليم والتام للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والتشغيل الفعال للجنة مكافحة الإرهاب نفسها وتعزيز مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

وثمة جانب هام آخر لعملنا، وهو أننا واصلنا توسيع اتصالاتنا بالمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وتعاوننا معها كما يرد في خطة العمل التي وافقت اللجنة عليها. وتواصل اللجنة تشجيع عقد اجتماعات بين المنظمات الدولية والإقليمية والمشاركة فيها، ومنها الاجتماع الذي عقد في واشنطن العاصمة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، والذي نظمته منظمة الدول الأمريكية واللجنة الأمريكية المناهضة للإرهاب. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لعمل منظمة الدول الأمريكية ولجنتها.

وأعاد اجتماع واشنطن العاصمة التأكيد على التزام جميع المشاركين بالقيام بمزيد من التنسيق فيما بين البرامج ابتغاء تفادي الازدواجية وتقديم مساعدة أفضل إلى الدول في جهودها من أجل تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن المزمع عقد اجتماع المتابعة التالي الأسبوع المقبل في ١١ و ١٢ آذار/مارس في فيينا وستستضيفه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة. وفي الوقت نفسه، واصلت إرسال رسائل إلى مختلف المنظمات الدولية، مقترحا المجالات المحددة التي يمكن فيها تعزيز ذلك التعاون.

ومواصلة لهذه السياسة خلال الفترة الأولى التي أشرت إليها قمت برحلة لتعزيز روابط اللجنة بمنظمات مختلفة تتخذ أوروبا مقرا لها. وخلال أربعة أيام زرت أربع عواصم والتقيت بثماني منظمات. والتقيت في باريس بمجموعة العمل المناهضة للإرهاب التابعة للدول الثماني، وفي فيينا التقيت بمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي بروكسل أجريت اتصالات بمنظمة حلف شمال الأطلسي، والفريق العامل التابع للاتحاد الأوروبي المعني بالإرهاب، ومنظمة الجمارك العالمية. وأخيرا، التقيت في ستراسبورغ بمجلس أوروبا. وفي كل من هذه اللقاءات درسنا طرقا أفضل لزيادة التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب وتلك المنظمات ولتحسين التنسيق مع برامجها لمكافحة الإرهاب للغرض الرئيسي، وهو غرض تجنب الازدواجية.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، فإن الخطوط الرئيسية لبرنامج العمل العاشر للجنة مكافحة الإرهاب هي كما يلي. ستواصل اللجنة دراسة تقارير الدول الأعضاء بشأن تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واتضح أيضا أن لجنة مكافحة الإرهاب ستقر تقريرا بشأن التدابير التي ستتخذ لمعالجة المشاكل التي حددت هويتها في تقريرها المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويتعلق ذلك بالمسألة الثالثة التي سأتناولها في وقت لاحق.

ومن المهم أيضا أن نستعرض استنتاجات اجتماع الأسبوع المقبل بين المنظمات الدولية والإقليمية في فيينا. وفي هذا الصدد، أعلن بسرور أننا نقوم بإعداد إعلان مشترك نهائي سيوقعه جميع المشاركين وسيتضمن طرقا ملموسة لتعزيز عملنا في مكافحة الإرهاب. وسيتضمن ذلك الإعلان وضع جدول مشترك للمساعدة يكون من مسؤولية لجنة مكافحة الإرهاب ويوفر للدول وللمنظمات الدولية على حد سواء صورة عامة وأداة عملية للقيام باستعمال أفضل لبرامج المساعدة الفنية المتاحة.

ثالثا، ومما لا يقل أهمية أن أعلق على الجوانب الرئيسية من تقرير ١٩ شباط/فبراير الصادر عن لجنة مكافحة الإرهاب حول إعادة الحيوية إلى نشاطاتها. وقد وزع التقرير اليوم بوصفه وثيقة عامة من وثائق مجلس الأمن.

أولا، مما له صلة بالموضوع أن أؤكد على أن الفكرة الكامنة وراء إعادة الحيوية إلى نشاطات لجنة مكافحة الإرهاب تعود إلى اقتناع ذي شقين — الشق الأول، أن الإرهاب أحد التهديدات الكبيرة للسلم والأمن الدوليين؛ والثاني، أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تواصل أداء دور قيادي في مكافحة ذلك التهديد، وأن دور مجلس الأمن يجب صونه وتعزيزه عن طريق اللجنة. وأن هدف التنشيط هو إذن أن تتاح للجنة الوسيلة لأن تصبح أكثر استعدادا لأداء مهامها وأكثر نشاطا وبروزا. وتنشيط اللجنة أمر ملح وضروري قطعا لتعزيز مكافحة الإرهاب عن طريق توفير وسائل أخرى للجنة للاضطلاع بولايتها، ولاية رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن التقرير الذي صدر عن الرئيس والذي أقر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر يبين أن الإجراءات والبنى الحالية للجنة مكافحة الإرهاب تجب إعادة النظر فيها. وذلك على نحو خاص بالنظر إلى أن اللجنة تطورت فاضطلعت بدور أكثر نشاطا في الحوار مع الدول الأعضاء في تقييم تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وفي تسهيل المساعدة الفنية للدول الأعضاء، وفي النهوض بالتعاون الأوثق مع منظمات إقليمية ودون إقليمية. كل هذه التحديات تحتم تنشيط اللجنة.

وعملية التنشيط التي وصفت في تقرير ١٩ شباط/فبراير تعطي اللجنة الوسيلة اللازمة للاضطلاع بمهمتها ضمن بنية الأمم المتحدة القائمة. ومن المفيد أيضا الإشارة إلى الأهداف الرئيسية التي يتوخاها التنشيط.

أولا، يجب علينا أن نزيد من جهودنا لتشجيع ورصد تنفيذ جميع جوانب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) عن طريق تعزيز الحوار على أساس مبادئه التوجيهية، مبادئ التعاون والشفافية والإنصاف.

ثانيا، يجب علينا أن نعزز تيسير تقديم المساعدة الفنية للدول.

ثالثا، يجب علينا أن نعزز الاتصالات بهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة والتعاون معها وأن نعزز التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية.

رابعاً، يجب أن نحسن قدرتها على جمع المعلومات عن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مكافحتها للإرهاب وعلى تيسير تقديم المساعدة التقنية الملائمة، بما في ذلك عن

طريق الزيارات الفعلية، على أن تكون دائماً بموافقة الدولة المعنية؛

خامساً، يجب أن نحسن قدرة اللجنة على تقديم توصيات عملية وملموسة إلى مجلس الأمن في جميع المجالات المرتبطة بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

سادساً وأخيراً، يجب أن نعجل بأعمالنا ونبسط إجراءاتنا، ونعتمد استراتيجية استباقية للاتصالات، وأن نحقق درجة عالية من القدرة في جميع المجالات ذات الصلة بالقرار المذكور ونحافظ على تلك القدرة.

واستناداً إلى هذه المعايير، اتفقنا على أن يكون اقتراح الهيكل الجديد كما يلي: تحتفظ اللجنة بعد تنشيطها بهيكلها الحالي المؤلف من الهيئة العامة، وتتألف من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والمكتب، وهو يتألف من الرئيس ونواب الرئيس. وكإضافة هامة، تنشأ هيئة تنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب يعاد في إطارها تنظيم الموظفين الحاليين من الخبراء وموظفي الأمانة.

وستركز الهيئة العامة على القرارات الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات العامة بينما ستكون الهيئة التنفيذية بمثابة الفرع التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب وسيرأسها مدير تنفيذي وسوف تشكل جزءاً من الأمانة. ويعين موظفو الهيئة التنفيذية الجديدة في مكتب للتقييم والمساعدة التقنية ومكتب للمعلومات والشؤون الإدارية. ولضمان المساءلة المالية الواجبة، من الواضح أن الموارد المالية للجنة ستخضع للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

ومن المهم التشديد على السمات الرئيسية لهذا التنشيط. أولاً، يتمشى مع ممارسة مجلس الأمن بموجب الميثاق والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ثانياً، لن يشكل هيكلاً دائماً ولن يشكل سابقة لأجهزة مجلس الأمن الأخرى. وقد اتفقنا على مادة للإلغاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لا تستمر بموجبها الهيئة التنفيذية في الوجود إلا بموافقة مجلس الأمن على استمرارها. ولتنفيذ إعادة التنشيط على الوجه الكامل، يلزمنا قرار من مجلس الأمن، وأؤكد أن هذا القرار لن يعدل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أو أياً من القرارات الأخرى الموجودة ذات الصلة.

وفي العمل الذي ينتظرنا، أناشد جميع ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مواصلة وتعزيز دعمهم اللازم لمكافحة الإرهاب. فالمعركة ضد هذا البلاء الذي يمثل، وأكرر أن هذه ليست مجرد عبارة مبتذلة، واحداً من أخطر التهديدات للسلام والأمن في عصرنا، لا يمكن الانتصار فيها بدون الالتزام الكامل والاقتناع من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

فما زالت لجنة مكافحة الإرهاب إلى اليوم هي الأداة العالمية والعامة الوحيدة في إطار الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التدابير الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ ولهذا السبب يجب علينا تعزيزها. وكما قال الأمين العام: ”لقد كان عمل لجنة مكافحة الإرهاب، والتعاون الذي تلقاه من الدول الأعضاء، غير مسبوقين ونموذجيين“ (S/PV.4453، الصفحة ٢). ولكي نبقي هذا الوضع كذلك، ولكي تكون اللجنة فعالة، لا بد من إعادة تنشيطها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير آرياس على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أذكّر جميع المتكلمين بالاقتصار في بياناتهم على خمس دقائق تمكيناً للمجلس من أداء عمله بسرعة. والرجا أن تتكرم الوفود التي لديها بيانات طويلة بتعميم النصوص الكاملة مكتوبة وإلقاء نص موجز عند التكلم في القاعة.

السيد آهو – غليلي (بنن) (تكلم بالفرنسية): تتيح هذه الجلسة المفتوحة لنا أن نقيِّم الأنشطة التي تضطلع بها

لجنة مكافحة الإرهاب، ونتباحث بشأن السبل التي يتعين اتباعها والوسائل التي يتعين استخدامها لزيادة فاعلية المعركة التي يشنها المجتمع الدولي على آفة الإرهاب. وقد كشفت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الكريهة بضخامتها وقسوتها مدى خطورة التهديد والتحدي الذي يشكله الإرهاب بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. فما برح خطر الإرهاب يتزايد تزايداً كبيراً مع إمكانية حصول المنظمات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يجعلنا نخشى تعرض البشرية لأسوأ الاحتمالات.

وثمة توافق فعلي في الآراء بين الدول على ضرورة مكافحة الإرهاب من خلال العمل المتضافر في إطار التعاون المتعدد الأطراف. وتؤدي الأمم المتحدة الدور الرئيسي بوصفها أفضل إطار لتنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء. وباضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته القانونية، أخذ كما ينبغي بزمام المبادرة في مكافحة الإرهاب.

وبالنظر إلى إصرار الدول على تجميع جهودها بغية الحد من خطر الإرهاب، فقد جعل مجلس الأمن فحوى محددة لهذه المعركة بوضعه المبادئ التوجيهية الرئيسية اللازمة للأخذ باستراتيجية متّسقة لهدم قواعد الجهاز الإرهابي وقطع الصلات التي تغذي شبكته على نطاق العالم. وفي هذا السياق، يشكل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) مرجعاً أساسياً من حيث أنه قد وضع تدابير واضحة تسترشد بها الدول في سلوكها وتزود المجتمع الدولي بأداة مناسبة لتوجيه تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة. وقد برهنت تلك الأداة، المتمثلة في لجنة مكافحة الإرهاب، على جدواها. فقد بنت اللجنة التضامن الدولي في مواجهة خطر الإرهاب، سواء على صعيد الدول أو على صعيد المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وقد دفعت الحاجة إلى تعزيز سبل عمل اللجنة لتمكينها من التعامل بمزيد من الفعالية مع هذا الخطر الدول الأعضاء في المجلس إلى إعداد خطة هامة لتجديد نشاطها. وقد قدم رئيس اللجنة من فوره الخطوط العريضة لتلك الخطة بوضوح شديد، ونشكره على ذلك. ويشمل هذا الاقتراح تجديدات يلزم اختبارها عملياً. ونعرب عن تأييدنا للأهداف المحددة للهيئة التنفيذية، التي ستشكل جزءاً من الأمانة العامة، وفقاً للميثاق. ونحث الدول الأعضاء على دعم هذه الهيئة لدى إقامتها، لأن لجميع الدول مصلحة في جعل العالم الذي نعيش فيه مكاناً أكثر أماناً وأفضل.

ومع ذلك لا ينبغي أن تجعلنا مكافحة الإرهاب نغفل عن العوامل التي يستمد منها الإرهاب الذريعة والتي يستخدمها لتبرير وجوده. ومن بين هذه العوامل، وهي كثيرة، يود وفدي أن يبرز الصراع بين الحضارات، الذي يجب التغلب عليه بتعزيز التعددية الثقافية وإجراء حوار بين الثقافات. ومن العوامل الأخرى الفقر المدقع، والظلم الذي ينطوي عليه النظام الاقتصادي الدولي الراهن، الذي يحكم على معظم البشر بالفاقة والمرض. يضاف إلى ذلك استمرار الصراع الفلسطيني، الدائر منذ أكثر من نصف قرن من الزمان. كما نشير إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يشكل أحد عوامل زعزعة الاستقرار في مناطق بأكملها.

وسوف تزداد مصداقية المجتمع الدولي في احتشاده لمكافحة الإرهاب بالتنفيذ المستمر لإعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية المعقودة برعاية الأمم المتحدة، وخاصة برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، للحيلولة دون زيادة عدد ما يسمى بالدول المنهارة، التي تقع بسهولة ضحايا لشبكات المافيا بكافة أنواعها. ومن شأن نهج كهذا أن يعين على تحسين أجواء العلاقات الدولية الراهنة.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير أرياس على إحاطته الإعلامية الممتازة، وعلى جهوده لتمكين لجنة مكافحة الإرهاب من القيام بمهمتها

على نحو تام. وأود أيضا أن أشكره وسائر أعضاء اللجنة على تقديم التقريرين المؤرخين ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩ شباط/فبراير (S/2004/70 و S/2004/124) بشأن تنشيط اللجنة.

أود أن أنوه بأن رئيس اللجنة حدد بجلاء في تقرير ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الصعوبات التي واجهتها الدول في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والصعوبات المتصلة بأداء اللجنة لمهامها على حد سواء. لقد أصبحت الصعوبات خطيرة جدا لدرجة أنه يمكنها، ما لم يتم التصدي لها بسرعة، أن تنال من أداء اللجنة لمهامها على المدى الطويل. ولذلك السبب، لا يسع وفد بلدي إلا أن يقدم دعمه لأي جهد يرمي إلى ايجاد نشاط جديد في عمل اللجنة. فبعد أكثر من سنتين على إنشائها وبعد أن حققت تقدما قاطعا، يبدو أنها بلغت مداها الأقصى وأنها فقدت طاقتها. ولا يمكن التغلب على ذلك إلا اذا جددنا ارادتنا السياسية وتصميمنا الجماعي على مكافحة ويلات الإرهاب.

ولذلك يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على التزامه القوي بمكافحة الإرهاب وبتقديم دعمه الكامل للمقترحات الرامية إلى تنشيط اللجنة، خاصة عن طريق ترشيد عملها وعن طريق وضع ترتيبات جديدة للإدارة والميزانية. وفي الحقيقة نعتقد أن من المُلح إزالة الطابع البيروقراطي عن هيكل لجعلها أكثر مرونة فيما يتعلق بتنفيذ مهامها، عن طريق إقامة هيئة تنفيذية تعنى بالمهام اليومية، بما في ذلك المسائل الإجرائية لتمكين الهيئة العامة من أن تكرس نفسها بكفاءة لتناول الشؤون الاستراتيجية والسياسية. وإن إنشاء تلك الهيئة وأداءها لمهامها يجب أن يتما بالسرعة الممكنة مع الاحترام التام لقواعد وإجراءات منظمتنا ووفقا لروح ونص الميثاق.

وفي دعم الجهود الجارية لتنشيط لجنة مكافحة الإرهاب نود أن نؤكد على أن مكافحة الإرهاب، نظرا لأنه يعترف به حاليا بوصفه تهديدا للسلم والأمن الدوليين، جديرة بالمعاملة الخاصة. وفي ذلك الصدد، يجب علينا، فضلا عن بذل كل جهد للتنفيذ التام للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أن نبدأ، على أساس التطورات الممكن حدوثها في المستقبل، بمناقشة شاملة ترمي إلى توسيع ولاية اللجنة بحيث تتجاوز ما أناطه بها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وأود أن أنتهز الفرصة التي توفرها هذه المناقشة، عن تنشيط اللجنة، للتذكير بثلاثة اقتراحات قدمتها حكومة بلدي إلى هيئات مجلس الأمن المكلفة بمكافحة الإرهاب.

الاقتراح الأول يتناول حق اللجوء. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن البلدان التي لديها تقليد قوي في منح اللجوء، حيث نرى نشوء شبكات إرهابية تشكل الآن مصدر تهديد لأمنها، ينبغي لها أن تراجع فورا إجراءاتها المتعلقة بمنح اللجوء وأن تبحث، لدى بلدان الاصل على نحو خاص، عن الذين يسعون إلى اللجوء وعن أوضاعهم.

والاقتراح الثاني يتناول رصد الأموال التابعة للأفراد أو الكيانات أو المنظمات التي يشك في كونها مصدرا لتمويل الجماعات الإرهابية. وينبغي لذلك الرصد أن يتم على نحو أشد صرامة. وهنا أؤكد على المسؤولية الخاصة، للمؤسسات التمويلية والمصارف، بهدف التحكم على نحو أشد حزما بحركة الأموال التي يشك في علاقتها بأعمال إرهابية. وأود أن اذكر بأن الجزائر، فضلا عن مجموعتها القانونية والتنظيمية لمكافحة الانتهاكات في مجال صرف العملة ونقل الأموال، أقامت وحدة معنية بالمعلومات المالية، وهي هيكل مستقل ضمن وزارة المالية. ومهمتها الرئيسة مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتعاون الدولي ضد الإرهاب، يود وفد بلدي أن يدعو إلى وضع اللمسات الأخيرة على اقتراح نعتبره بالغ الأهمية، وهو إقامة صندوق دولي لدعم

مكافحة الإرهاب، يقدم معونة متعددة الوجوه إلى البلدان النامية لتكيف تشريعها الوطني ولتجعله منسجما، وليوفر المساعدة الفنية لها ولحيازة المعدات الضرورية للتصدي العالمي الفعال للإرهاب. ونحن على اقتناع خاص بأهمية هذا الاقتراح بالنظر إلى أن الاغلبية الساحقة من البلدان الـ ٥٨ التي أشار رئيس اللجنة إليها في تشرين الأول/أكتوبر كونها متأخرة في تقديم تقاريرها، تنتمي إلى العالم النامي.

إن التهديدات التي يشكلها الإرهاب للسلام والأمن الدوليين ليست محدودة أو معزولة، ولكنها تزداد ترابطا بعضها مع بعض وهي عابرة للحدود بطبيعتها. ومن هنا نحن نحتاج إلى اعتماد نهج متكامل وعالمي يأخذ في الحسبان الأبعاد السياسية والدبلوماسية والتشغيلية، بما في ذلك التعاون القضائي الدولي والتعاون في تبادل المعلومات وحيازة المعدات المحددة لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن اللجنة يجب عليها أن تتطور لتسيطر على هذه العلاقات المتعددة الوجوه.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون مكافحة الإرهاب جزءا من خطة منسقة لإقامة نظام جديد للأمن الجماعي يقوم على أساس مبدأ عدم تجزئة الأمن وعلى الصلة الراسخة الآن بين التنمية والأمن.

وأخيرا، أود أن أختتم بتهنئة السفير أرياس وأيضا الأعضاء الآخرين في لجنة مكافحة الإرهاب على أدائهم الباعث على الرضى في تنفيذ برنامج العمل خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وأن أدعمهم أيضا في تنفيذ برنامج العمل خلال فترة الأشهر الثلاثة الحالية. ونأمل أن يستطيع مجلس الأمن قريبا جدا اتخاذ قرار يأذن باعتماد النقاط الرئيسة الواردة في تقرير اللجنة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، أود أن أشكر السفير أرياس على المعلومات التي قدمها لنا عن العمل الذي تم خلال الأشهر القليلة الماضية، والمقترحات التي تمت الموافقة عليها في اللجنة بشأن اصلاحها.

لا تزال لجنة مكافحة الإرهاب أداة هامة في تجميع وتنسيق الجهود الدولية في مكافحة التهديد العالمي، وهو الإرهاب، وفي تنفيذ المهام التي ينص عليها قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). إن الطبيعة البناءة والفهم المتبادل اللذين وسما عمل اللجنة وعلاقتها بجميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة هما عامل هام وإيجابي في صون وحدة اللجنة وفي المحافظة على نجاعتها. ودأبت اللجنة على اتباع سياسة لايجاد آليات أمنية لتلبية المتطلبات الجديدة لمكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من الصعوبات القائمة فإن العملية تصبح أشد فعالية، حيث تعتمد الدول تشريعات عصرية لمكافحة الإرهاب وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وثمة نتيجة إيجابية وهامة حيال عمل اللجنة، هي الزخم الكبير الذي تولد من جعل الاتفاقيات الـ ١٢ المناهضة للإرهاب عالمية، مما يساعد قطعا في تحسين الأساس القانوني الدولي لمناهضة الإرهاب.

إن الآلية التي هي في طور الإنشاء من أجل العمل المشترك الوثيق والمنتظم بين اللجنة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الدولية تكتسب أهمية خاصة. ونأمل أن يوجد الاجتماع القادم الثالث الذي سيعقد في فيينا بتاريخ ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ بين تلك المنظمات واللجنة قوة دفع اضافية للبعد الإقليمي لعمل اللجنة، وأن يساعد في زيادة الإسهام الملموس من جانب جميع المنظمات المتعاونة لتنفيذ استراتيجية عالمية مناهضة للإرهاب.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نتجاهل المشاكل الحقيقية التي واجهت اللجنة مؤخرا. فاللجنة تتحرك الآن صوب مرحلة جديدة في عملها، محورها أنشطة

الدول العملية في مكافحة الإرهاب وفقا لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وهذا بحد ذاته يوكل إلى لجنة مكافحة الإرهاب مهمات جديدة وهامة. ومن الواضح أن عمل اللجنة سيتضاعف في المستقبل نظرا للطابع متعدد الجوانب لبرنامج العمل الدولي لمكافحة الإرهاب واتساع المجال الجغرافي للأنشطة الإرهابية – بحيث أصبح يشمل، في جملة أمور، بلدانا لا تملك حتى الآن القدرات أو الموارد الكفيلة بتجنب أخطار معينة للأعمال الإرهابية. وإننا نرحب بحقيقة أن اللجنة اعتمدت نهجا يتسم بالمسؤولية وأدركت على الفور حاجتها إلى التكيف مع الظروف الجديدة. وقد أجرت اللجنة تحليلا معمقا للمشاكل الرئيسية التي تواجه البلدان لدى قيامها بمهمات مكافحة الإرهاب، وللمصاعب التي تتعرض لها اللجنة في أداء عملها.

لقد انعكس كل ذلك في تقرير رئيس اللجنة (S/2004/124، المرفق). ومن أجل حل المشاكل التي أوردها التقرير، فمن المهم على نحو خاص إعادة التنظيم الهيكلي لهذه الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن وتعزيز قدراتها على مستوى الخبراء والتنظيم. ونحن نؤيد مقترحات اللجنة حول تنشيط عملها وزيادة فعاليته. ونرى أن الوقت أصبح مناسبا لإنشاء هيئة تنفيذية، من الممكن أن تصبح أداة دعم لعمليات اللجنة في المستقبل ولتنفيذ المهمات التي يحددها مجلس الأمن.

ونود أن نعمل بنشاط على إعداد مشروع قرار على أساس المقترحات الواردة في تقرير رئيس اللجنة المؤرخ ١٩ شباط/فبراير. ولدينا الثقة أنه، نظرا للأوضاع الجديدة، سيساعد هذا الإجراء اللجنة، كهيئة التنسيق الرئيسية في مكافحة الإرهاب، على الأداء الناجح للمهمات الموكلة إليها.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الأعضاء الآخرين في التقدم بالشكر إلى السفير أرياس على تقريره الذي عرضه علينا هذا الصباح، وأن أهنئه أيضا على العمل الذي أنجزه بصفته رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب في الشهور الماضية.

لعل الإسهام الأهم الذي قدمه مجلس الأمن للحملة ضد الإرهاب هو اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب. ومن خلال قيام اللجنة ببناء القدرات وبمبادرات التنسيق على المستوى العالمي، فهي أضحت عنصرا هاما في الحملة العالمية ضد الإرهاب. وقد ساعدت في تنشيط الدول والمنظمات حول العالم، في زيادة توجيه اهتمامها إلى مكافحة الإرهاب، سواء من خلال سن تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب – أو تعزيز تشريعات كانت قائمة أصلا – أو من خلال إعداد وتنفيذ خطط عمل لمكافحة الإرهاب. ومع أن اللجنة أنجزت عملا مثيرا للإعجاب، فقد بقي الكثير مما ينبغي عمله.

وخلال السنتين ونصف السنة منذ اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وعلى الرغم من الجهد العالمي المبذول لمكافحة الإرهاب، فإن الإرهابيين ومؤيديهم استمروا في القيام بالهجمات سواء في بالي، أو موسكو، أو الدار البيضاء، أو الرياض، أو بغداد، أو اسطنبول، أو حيفا، أو القدس، أو كربلاء، أو كويتا وغيرها. وقد استمر الإرهاب بتوسيع رقعة عملياته، مميطا اللثام عن مخاطر وقوع هجمات مميتة أخرى ضد المدنيين الأبرياء، واستمر في تهديد السلم والأمن الدوليين.

ويجب على مجلس الأمن أن يظل في طليعة حملة المجتمع الدولي لتخليص العالم من آفة الإرهاب. وللقيام بذلك لا بد له من العمل بشعور متجدد من الإلحاح والالتزام بالجهد المستمر والجازم لدحر هذه الآفة العالمية.

وعلى المجلس أن يتصرف وكأن هجوم ١١ أيلول/سبتمبر وقع يوم أمس وليس قبل أكثر من سنتين. ويجب ألا ينتظر حدوث عملية إرهابية كبرى جديدة لكي يصبح متيقظا. ويجب ألا ينسى المجلس ولجنته لمكافحة الإرهاب أبدا أنه طالما هناك بعض الدول التي لا تعمل بالسرعة اللازمة لبناء قدراتها على مكافحة الإرهاب، فسنبقى جميعا عرضة له.

وقد قامت اللجنة في المرحلة الأولى بالتصدي لهذا التحدي. وقامت بتحديد ليس الصعوبات التي تواجهها الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فحسب، بل أيضا بإبراز المشاكل الهيكلية التي تمنعها من العمل بفعالية أكبر. وينبغي لها أن تستمر في عملية التحديث والتطوير هذه.

وبعد أن انتهت اللجنة من المداولات التي استغرقت شهورا، توصلت إلى أن المطلوب هو إعادة تشكيل النظام الهيكلي لموظفي الدعم لديها لكي تتمكن من القيام بمهماتها الحالية والجديدة المشمولة في برنامج عملها المعتمد، وخاصة في مجال تقديم المساعدات الفنية والتنسيق بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. والمقترحات التي قدمها الرئيس أرياس لا تعكس آراء أعضاء اللجنة الـ ١٥ فحسب، بل تأخذ في الحسبان أيضا المناقشات التفصيلية التي جرت في الأمانة العامة.

وعندما تترجم إعادة التنظيم الهيكلي إلى واقع، ستكون اللجنة قادرة على تنفيذ ولايتها بفعالية أكبر في رصد جهود الدول لتنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وستتمكن من العمل بشكل أوثق مع الدول في تحديد الفجوات في قدراتها لمكافحة الإرهاب، وفي إيجاد المساعدات الفنية اللازمة لسد هذه الفجوات. وبالإضافة إلى ذلك، ستزيد اللجنة من جهودها لتنشيط عمل المنظمات، على المستوى العالمي، لاعتماد وتنفيذ أفضل الممارسات والقواعد والمعايير، ولضمان قيام أعضائها بتنفيذ جميع المتطلبات المترتبة عليهم عملا بقرار مجلس الأمن. وبالطبع، ستقوم اللجنة بذلك من خلال احترامها لما أصبحت صفات مميزة لها، وهي الشفافية، والتعاون والتعامل مع الجميع على قدم المساواة.

إن إيجاد السبل الكفيلة بالتصدي للتهديد المستمر للسلم والأمن الدوليين، الذي يمثله الإرهاب، يشكل تحديا فريدا من نوعه بالنسبة للمجلس. ويجب ألا يشعر المجلس بالرضا الذاتي في هذا المسعى. بل يجب أن يستمر في استكشاف السبل لتحسين مساهمته في هذا المجال. وقد كان اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب من العناصر الأساسية لتصديه اللافت لهذه الحالة الفريدة. ونعتبر إعادة التشكيل الهيكلي للجنة على أنه استمرار لهذا التصدي من جانب المجلس، وإصلاح إداري بعد خبرة ٣٠ شهرا من العمل. وقد اضطلعت اللجنة بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها من خلال دراسة المشاكل واقتراح الحلول لها. وعلى المجلس أن يؤدي دوره وأن يتخذ الإجراء اللازم لتحويل المقترح إلى واقع.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ وأشكر السفير أرياس على تقريره (S/2004/124، المرفق)، وعلى قيادته للجنة مكافحة الإرهاب. وأود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي سيدلي بها السفير راين بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أنتهز هذه الفرصة لتقديم التعازي إلى عائلات الضحايا الذين قتلوا أو جرحوا بسبب الهجمات الإرهابية التي شنت مؤخرا، من بغداد إلى كربلاء، ومن كويتا إلى موسكو، وفي الشرق الأوسط، وهي أماكن قليلة من قائمة طويلة. وهذه الهجمات المفزعة تذكير ينبهنا إلى سبب وجودنا هنا والمناقشة التي نجريها هذا الصباح. وإن دلت تلك الهجمات على شيء فإنما تدل على أن الإرهابيين لا يعرفون حدودا، ولا يميزون بين الأعراق والأديان والمناطق

الجغرافية، وهم متحدون في مقتهم للحياة، وهذا خطر نتعرض له جميعا، وينبغي أن نتصدى له معا.

وينبغي للكفاح ضد الإرهاب أن يكون متواصلا وفعالا وناجعا. ومكافحة الإرهاب وقهره يقتضيان اتخاذ تدابير منسقة وواسعة النطاق. وقد يكون العمل العسكري ضروريا. وهناك حاجة إلى الحصول على معلومات أفضل، وإلى تحسين النظم الدفاعية؛ وتجريم بعض المنظمات، وعلينا التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا بد من وقف التدفقات المالية إلى الإرهابيين. وربما نحتاج، على وجه الخصوص، إلى القيام بما هو أفضل في التصدي لمشاعر الاستياء التي تشجع على الإرهاب، ولكنها لا يمكن أن تبرره أبدا. ولهذا، من الضروري أن تكون لدينا استجابة متعددة الأطراف، وأن يكون للأمم المتحدة ووكالاتها دور رئيسي. ونحن اليوم نتناول جزءا من ذلك الدور: عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

إننا نرى أن اللجنة حققت النجاح بأربع طرق رئيسية: بالحفاظ على الوحدة؛ وبخلق الزخم وتكريسه؛ وبإرساء مبدأ الخضوع للمساءلة؛ وبتوفير التوجيه للدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالوحدة، تساعد اللجنة على كفالة وحدة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي وعملها معا. والزخم خلق بالإبقاء على مسألة الإرهاب بين الأولويات العليا في جدول الأعمال الدولي. والخضوع للمساءلة ينبع من الطريقة التي تدرس بها اللجنة تشريعات وممارسات الدول الأعضاء الوطنية، للمساعدة على التعرف على أوجه الضعف والفجوات. وأخيرا، وفرت اللجنة التوجيه عن طريق نظام لتيسير توفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء.

ولكن ليس هناك مجال للتهاون. وكما قال ممثل الجزائر من قبل، نحن بحاجة الآن إلى دينمية جديدة. ومن الأساسي تعزيز اللجنة، وإعطاؤها الدعم الذي تحتاجه لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولذلك، ترحب المملكة المتحدة ترحيبا كبيرا بالاقتراح الخاص بتنشيط اللجنة. فالاقتراح في رأينا سيوجه تركيزا أكبر نحو الأهداف الطويلة الأجل. وسيساعد اللجنة على وضع استراتيجية اتصالات ذات طابع عملي أكبر، وإن خبرة اللجنة ستتعزز وأعمالها ستنسق تنسيقا ملائما.

الهدف بسيط. إنه مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وعلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وذلك سيكفل متابعة المساءلة، بينما يوفر توجيها أكبر بشأن الطائفة المعقدة من المسائل التي ظهرت منذ إنشاء اللجنة.

لكن ينبغي عدم إساءة تفسير الاقتراحات. إنها، ببساطة، وسيلة لتعزيز وإعادة تنظيم هيكل الدعم باللجنة لمساعدتها على تحقيق أهدافها على نحو أفضل – وهي الأهداف التي كلفناها جميعا بتحقيقها – وهي ليست حول التغيير من أجل التغيير، والاقتراحات لا تسعى، بالتحديد، إلى تغيير هيكل الأمم المتحدة أو تقويض الأمانة العامة. ولقد عنيت اللجنة، في مداولاتها، بكفالة أن يكون التنشيط متفقا مع قواعد وأنظمة الأمم المتحدة، ومع ممارسات مجلس الأمن السابقة. وكما أكد ممثل الولايات المتحدة، نوقشت الاقتراحات بشكل مطول وشامل مع ممثلي الأمانة العامة، الذين أخذت آراؤهم بعين الاعتبار.

لي رأي بسيط جدا يتعلق بالإدارة التنفيذية المقترحة. إنها ستعمل مع اللجنة ولها. وستوفر التوجيه وتساعد على تنفيذ رغبات اللجنة. فهل يعني هذا قدرا من المسؤولية أمام اللجنة؟ نعم. هل يعني أن اللجنة، فيما يتعلق بوضع السياسات، ستوجه عمل الهيئة التنفيذية؟ نعم. في رأي المملكة المتحدة، أي شيء أقل من ذلك سيتعارض مع أي

فصل دقيق بين المسؤوليات، وسيكون من شأنه أن يقوض كفاءة اللجنة.

دعوني أؤكد أن فحوى عمل اللجنة الشامل وأساليب عملها ستبقى دون تغيير. وستحتفظ اللجنة بجودتها وأصالتها التي أسهمت إسهاما كثيرا في نجاحها: التعاون والشفافية والإنصاف. وولاية اللجنة – القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) – ستظل دون تغيير. والهيكل الجديدة لا يراد به أن يكون دائما. فسيُجرى استعراض شامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وإنجاز العمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وإذا ظل الإرهابيون دائبين في مساعيهم، سيتعين على الأمم المتحدة و مجلس الأمن أن يكونا على نفس مستوى الدأب. ويجب أن تعطى اللجنة الوسائل اللازمة لمواصلة واستدامة الكفاح ضد الإرهاب والاحتفاظ بالوحدة والزخم والخضوع للمساءلة التي أنشئت، ولتوفير التوجيه للدول الأعضاء لتمكينها من الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتحث المملكة المتحدة كل الدول الأعضاء على تأييد مقترحات التنشيط، لأنها يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في جهد أكثر فعالية لجعل العالم مكانا أكثر أمنا واستقرارا بالفعل.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تقديري لكم لعقد هذا الاجتماع الهام. وإن التقارير الشفوية لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، وتقديم برامج عمل اللجنة الربع سنوية إنما هي فرص سانحة لأعضاء المنظمة في مجموعهم تسمح لهم بالاطلاع على العمل ذي الصلة الذي تقوم به اللجنة في الكفاح ضد الإرهاب. ويتسم هذا الاجتماع بأهمية خاصة، حيث أن مجلس الأمن سوف يتناول قريبا مسألة إصلاح اللجنة. والمناقشة المفتوحة التي تعقد اليوم توفر فرصة ممتازة لمعرفة ما سيقوله أعضاء المنظمة عن مسألة بهذه الأهمية.

أود أن أثني على السفير إنوسنسيو أرياس، لا على عمله رئيسا للجنة فحسب، وإنما أيضا على جهوده في الترويج لاقتراح إصلاح اللجنة. فلولا التزامه المتسم بالتصميم، لما كنا قادرين على مناقشة اقتراح محدد للإصلاح. ونعرب عن الشكر أيضا لعرضه الشامل بشأن عمل اللجنة في الربع الأخير من ٢٠٠٤، وبشأن برنامج عمل اللجنة للأربعة أشهر الحالية. ومع ذلك، فإن المسألة الرئيسية في هذه المناقشة ستكون، دون شك، اقتراح إصلاح اللجنة. وفي هذا الشأن، أعرب عن تأييد بلدي للبيان الذي سيدلي به فيما بعد الممثل الدائم للأرجنتين، بالنيابة عن مجموعة ريو. وأود أن أضيف القليل من الملاحظات بصفتنا الوطنية فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية التي ينطوي عليها استحداث هيكل جديد للجنة.

أولا، ينص الدستور البرازيلي على أن سياستنا الخارجية يوجهها نبذ الإرهاب في كل أشكاله. ولذلك، وقعت البرازيل على كل الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة في ميدان مكافحة الإرهاب الدولي، وشاركت مشاركة نشطة في المفاوضات والمبادرات المتعلقة بالموضوع.

المسألة الأولى التي نتناولها هي إنشاء الهيكل الجديد نفسه. إن الهدف من التقرير المقدم إلى المجلس (S/2004/124، المرفق) هو إعادة هيكلة اللجنة بغرض تصحيح الاختلالات الممكنة في هيكلها الحالي والسماح بإعادة تركيز عمل اللجنة في تنسيق جهود الدول الأعضاء لبناء القدرات في الكفاح ضد الإرهاب. والاقتراح الرئيسي لتحقيق هذا الهدف هو إنشاء الهيئة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وكما أشير في التقرير، تظل ولاية لجنة مكافحة الإرهاب محددة بما ورد في

القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والإعلانات الوزارية للمجلس التي تلت ذلك المرفقة بذلك القرار والقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣).

وبينما ينظر المجلس في مسألة الإصلاح، من المهم بشكل خاص أن تكون التغييرات المقترحة لإصلاح اللجنة ذات طابع إجرائي تشغيلي تام، وأن تكون القرارات التي تتخذ في هذا الشأن متفقة مع ذلك النهج. وتتفهم الحكومة البرازيلية أن الكفاح ضد الإرهاب يجب القيام به بما يتمشى تماما مع القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص الالتزامات المقطوعة في ميدان حقوق الإنسان. إن الحفاظ على سيادة القانون والحريات الفردية والمبادئ والقيم الديمقراطية، يشكل بحد ذاته أحد أهم الأهداف الرئيسية في الكفاح ضد الإرهاب. وأية تنازلات في هذا الشأن من شأنها أن تفيد بوضوح الذين، لا يبدون من خلال أعمالهم الإرهابية الخسيسة سوى الاحتقار للحياة البشرية.

والنقطة الثانية التي أود أن أبرزها هي اقتراح تعيين مدير تنفيذي. ويعالج إنشاء ذلك المنصب مجالات اهتمام رئيسية. فهو يسمح بوجود تنسيق أفضل للأعمال داخل الهيكل التنفيذي للجنة ذاتها وتفاعل أفضل بين ذلك الهيكل واللجنة، أو على نحو أدق الدول الأعضاء الممثلة فيها. وفي أثناء التفاوض على التقرير، علقت البرازيل أولوية على التحديد الواضح لواجبات المدير التنفيذي من حيث رفع التقارير وإعلام اللجنة بأعمال الهيئة التنفيذية.

وسيسمح تعيين مدير تنفيذي أيضاً بتحسين تنسيق الأعمال مع الهيئات الأخرى – وبخاصة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ والفرع المختص في مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، على سبيل المثال لا الحصر – مما يؤدي إلى تكاثر الأنشطة وزيادة القدرة على تقديم المساعدة إلى الدول في مكافحة الإرهاب الدولي. ونتوقع أن يضطلع المدير التنفيذي بهذه المهمة بتنسيق تام مع رئيس اللجنة. وثمة اعتبار ثالث يتعلق بالمدير التنفيذي هو أن إضفاء الطابع المركزي على الواجبات سيسهل على الدول الأعضاء مهمة الاتصال باللجنة.

أخيراً، أود أن أعرب عن ارتياح حكومتي لأن اقتراح الإصلاح الوارد في تقرير اللجنة يُحدد بجلاء أن من بين الوظائف المناطة بالهيكل الجديد إقامة اتصال مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب. وهذه خطوة جد إيجابية لكفالة الاتساق الدقيق بين التدابير المُتخذة على الصعيد الوطني والمجموعة الواسعة من التشريعات الدولية المكرسة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية جداً. ونفضل، من أجل الاضطلاع بهذه الوظيفة على نحو واف، تعيين أخصائي في ميدان حقوق الإنسان من بين الخبراء المكلفين بالعمل مع اللجنة.

والمسألة المطروحة على المجلس الآن هي ترجمة هذا الاقتراح على النحو الملائم إلى قرار قادر على أن يبين كل التحسينات التي نود أن ندخلها على هيكل اللجنة، مع الاحترام التام لميثاق المنظمة. ونؤكد من جديد التزامنا المستمر التام بتحقيق ذلك الهدف السامي.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):أود أن أهنئ السفير آرياس سفير أسبانيا وفريقه على التقرير المقدم إلى المجلس اليوم (S/2004/124)، وعلى قيادتهم المقتدرة للجنة مكافحة الإرهاب، وعلى ما أنجزوه من أعمال من أجل الإصلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للأعمال التي قام بها جميع أعضاء اللجنة في عملية التفاوض بشأن التقرير المتعلق بتنشيط لجنة مكافحة الإرهاب.

وبالنظر إلى أن رومانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل السفير راين سفير أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي، سأقتصر في بياني على التقدم ببضعة تعليقات موجزة.

يواجه المجتمع الدولي تهديداً جديداً بالغ الخطورة للسلم والأمن هو: الإرهاب العالمي بجميع أشكاله ومظاهره. ودائماً ما تستلزم مكافحة التهديدات الخاصة اتخاذ تدابير خاصة، تعتمد وتنفذ على الصعيد العالمي وينفذها الجميع. وفي هذا يكتسي الاشتراك النشط من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي أهمية حاسمة. وتضطلع الأمم المتحدة ومجلس الأمن في المقام الأول بالمسؤولية عن القيام بدور العامل الحافز لكل هذه الجهود. ويؤكد مجلس الأمن من جديد، باضطلاعه بالدور القيادي في الكفاح ضد الإرهاب، قدرته على الوفاء بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

لقد شاركت رومانيا في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأحكام حقوق الإنسان ذات الصلة.

وبالنظر إلى أن لجنة مكافحة الإرهاب هيئة فرعية متخصصة تابعة لمجلس الأمن، فإننا نعلق أهمية قصوى على تنشيطها وتعزيزها. وينبغي تزويدها بوسائل كافية للاضطلاع بمسؤولياتها الناشئة عن التقدم نحو المرحلة القادمة من أعمالها. وبناء على ذلك، ننظر إلى الانتهاء من وضع الصيغة النهائية للتقرير واعتماد مشروع القرار في الوقت المناسب على أنهما خطوتان حيويتا الأهمية نحو زيادة فعالية لجنة مكافحة الإرهاب.

ويُمثل تعزيز قدرة لجنة مكافحة الإرهاب على رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) حجر الزاوية لعملية تنشيطها الجارية حالياً، لأن امتثال جميع الدول التام لأحكام القرار شرط أساسي للمكافحة الفعالة للإرهاب. ونلاحظ بعميق القلق أن الكثير من الدول ما زال يواجه صعوبات في التنفيذ التام للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك إعداد التقارير اللازمة وتقديمها إلى لجنة مكافحة الإرهاب. وثمة مؤشر في هذا الشأن هو تزايد عدد الدول التي تتأخر في تقديم تقاريرها.

وبهذا انتقل إلى تعليقي التالي بشأن أهمية تقديم المساعدة التقنية اللازمة إلى الدول الأعضاء. ونثق بأن إنشاء الهيكل التنفيذي الجديد سيؤدي إلى دور أكثر نشاطاً للجنة مكافحة الإرهاب في تحديد المساعدة التقنية اللازمة وتسهيل تقديمها إلى الدول الأعضاء. وتسلم رومانيا بالدور الهام الذي يضطلع به في هذا الشأن مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في فيينا عن طريق فرعه لمنع الإرهاب.

وترى رومانيا أن توقيع جميع اتفاقات الأمم المتحدة ذات الصلة والمتعلقة بالإرهاب وتصديقها وتنفيذها تنفيذاً تاماً عنصر أساسي في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونُشجع جميع الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافاً في كل تلك الاتفاقيات جميعها في أقرب موعد ممكن. وأود أن أعلم المجلس أن رومانيا تمر الآن بالمرحلة الأخيرة من تصديق آخر تلك الاتفاقيات: الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

وأود ان أتقدم بنقطة أخيرة بشأن عماد هام آخر لنشاط لجنة مكافحة الإرهاب في المستقبل وهو: زيادة التعاون والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الأخرى الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. إن هدف المكافحة الناجحة لويلات الإرهاب على الصعيد العالمي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الجهود المشتركة للمجتمع الدولي بأسره.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): ينعقد مجلس الأمن للنظر في التقرير الفصلي الذى يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المُقدم من رئيس لجنة مكافحة

الإرهاب، ولتقييم الأعمال التي تمت في التسعين يوماً الأولى من الفصل الأول من عام ٢٠٠٤. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بصفة خاصة بالسفير أرياس لأعماله الممتازة المتفانية. وأشكر أيضاً أعضاء اللجنة والخبراء المستقلين على ما قاموا به من أعمال أتقنوا صنعها.

لقد أُحطنا علماً بأعمال اللجنة بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي نظرت في سياقه في التقارير المقدمة من الدول، وكفلت تدفق المعلومات من الدول امتثالا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ميدان المساعدة التقنية، واتبعت نهجاً أكثر اتساماً بالطابع الاستباقي لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول التي تواجه صعوبات في الامتثال للقرار ١٣٧٣(٢٠٠١)، وعززت التعاون مع وفيما بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي لديها برامج لمكافحة الإرهاب.

وتمثل الفترة قيد الاستعراض نقطة تحول هامة في حياة اللجنة القصيرة ولكنها مع ذلك ثرية. وحدد التقرير الذي قدمه رئيس لجنة مكافحة الإرهاب في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1084) بشأن المشاكل التي تواجه في معرض تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، عدداً من المسائل التنفيذية الهامة التي تواجهها اللجنة. واضطلعت لجنة مكافحة الإرهاب بدور أنشط في الحوار مع الدول الأعضاء، وفي تقييم تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وفي تسهيل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وفي زيادة تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

خلص التقرير إلى أنه يجري مواجهة بعض المشاكل في تنفيذ القرار على مستويي الدول ولجنة مكافحة الإرهاب، وأن هذه المشاكل ينبغي التصدي لها بصورة شاملة نظرا للترابط الوثيق في ما بينها وللطابع الملح لهذه المهمة.

معروض علينا اليوم التقرير المتعلق بتنشيط لجنة مكافحة الإرهاب، والذي أيدته اللجنة. إننا نحيط تماما علما بالتوجه الاستراتيجي للرئيس في ما يتعلق بالإصلاحات المقترحة، كما نحيط علما بالتزام أعضاء اللجنة بإيجاد أفضل السبل للتقدم نحو إطلاق قواعد تنشيط اللجنة، وهي حاجة يشعر بها أعضاء المجلس كافة.

لقد بيّن رئيس اللجنة الاتجاه الرئيسي للإصلاح الذي نحن عاكفون عليه حاليا. وهذا الإصلاح، شأنه في ذلك شأن الإصلاحات كافة، سوف يستغرق بعض الوقت قبل أن يشعر المرء بآثاره. وكتدبير احترازي، تم اتخاذ قرار حكيم تمثل في تحديد فترة اختبارية، تنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ لاستعراض فعالية الإصلاح، إلى جانب بند انقضاء مهلته سنتان.

لقد انضم عدد كبير من البلدان النامية – أكثرها تضررا وأكثرها هشاشة – بكل ثقة إلى حملة مكافحة الإرهاب. وقد سن العديد من هذه البلدان تشريعات لمكافحة الإرهاب، لكن ندرة مواردها المالية والتقنية والبشرية تحول دون تنفيذ إطار تشريعي من هذا القبيل. علاوة على ذلك، تفتقر هذه البلدان إلى الآلية التنفيذية والقدرة على التصدي للمشاكل المتعلقة بالأمن، وبالضوابط الحدودية، وبتحركات العناصر الإجرامية، وبالتداول غير المشروع للأسلحة النارية، وبالشبكات الإرهابية.

إن ما يؤثر على تحرك هذه البلدان ليس مرده غياب الإرادة السياسية بل نقص الموارد المتاحة لديها، وهي فجوة قادرون نحن على سدها. وآمل أن تواصل لجنتنا العمل على إتاحة سد هذه الفجوة بصورة فعالة عن طريق توفير المعونة التقنية.

ويسرنا أن يكون من بين أولويات برنامج تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب تعزيز وتيسير تقديم المساعدة التقنية

إلى الدول. ففي الواقع، لن تتمكن البلدان النامية من الوفاء بالمعايير الدولية لمواجهة التحديات الخطيرة التي تنتظرها إلا إذا حظيت بمساعدة طويلة الأجل تركز على بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي في الميادين المتصلة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما أن تلك البلدان لن تتمكن من تعزيز قدرتها على شن حرب فعالة ضد الإرهاب ما لم تتضافر الجهود في هذا الاتجاه وما لم يتم تقديم المساعدة الدولية اللازمة. وإننا نرحب بالتزام اللجنة بتعزيز توفير هذه المساعدة للبلدان المحتاجة وبقرارها اتخاذ هذا النهج الاستباقي إزاء تسليم تلك المساعدة.

لقد أعطى الاتحاد الأفريقي مثالا رائدا باعتماده اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا، المعروفة باتفاقية الجزائر لعام ١٩٩٩. وتسعى البلدان الأفريقية من خلال هذه الاتفاقية إلى تحقيق هدف مشترك عن طريق التحرك الجماعي على المستوى الحكومي الدولي بما يشمل تبادل المعلومات بشأن أنشطة المجموعات الإرهابية وتحركاتها في أفريقيا، واتخاذ إجراءات ترمي إلى تصعيد الحرب ضد الإرهاب. ويعد التعاون الدولي شرطا حيويا أساسيا في بناء قدرات البلدان الأفريقية على التحرك بصورة أكثر فعالية على الصعد الوطني ودون الإقليمي والقاري من أجل مكافحة تمويل الإرهاب، وتعقب الشبكات الإرهابية، والقبض على الإرهابيين وإحالتهم إلى العدالة.

وينبغي للمجتمع الدولي عموما أن يعمل على تعزيز برامج تعاونه مع المنظمات القارية ودون الإقليمية ومع البلدان الأفريقية في الميادين المتصلة بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بغية تعزيز قدرة هذه البلدان على مكافحة الإرهاب. وسوف يتيح ذلك معالجة إحدى أضعف حلقات الحرب التي يشنها العالم ضد الإرهاب.

ويسرنا أن تتمكن اللجنة من اعتماد الإصلاحات المقترحة على نحو ما عرضه الرئيس السفير أرياس، وإننا مقتنعون بأن هذا هو السبيل الملائم للتقدم من أجل تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والمواظبة على ما نتخذه من إجراءات في مجال مكافحة الإرهاب.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم ووفدكم على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن لجنة مكافحة الإرهاب. إن هذه الجلسة تجري عند منعطف حاسم بالنسبة لمجلس الأمن فهي ترمي إلى تقييم الخطر المستمر المتمثل في الإرهاب الدولي وإيجاد سبل لتحسين أساليب تصدي المجلس لهذا التهديد، بصورة أساسية من خلال العمل الفريد الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب. وإني أوجه أخلص شكري إلى السفير أرياس، رئيس اللجنة، على التقرير الذي قدمه اليوم عن أعمال اللجنة وعن الابتكارات اللازمة لتنشيطها.

ثمة اتفاق واسع على أن الإرهاب يمثل أحد التهديدات الأساسية التي تواجه السلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين. إن اللحظة المحفزة في وعي الجميع لخطورة هذا التهديد قد حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر، وإن كان مجلس الأمن يواجه ذلك التهديد منذ عقود، بدءا باغتيال الكونت برنادوت في عام ١٩٤٨، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين.

لقد بدأ المجتمع الدولي يعي المدى الكامل للتحدي المتميز والهائل الذي يشكله الإرهاب على السلم الدولي. وكلنا يدرك أن خطر الإرهاب يستلزم ردا خلاقا وصارما يخرج عن إطار مجموعة الأفكار المعتادة التي دأبنا على اللجوء إليها. فالإرهاب ينطلق من نمط يستند إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة التي يتمثل الغرض منها عادة في توفير وسائل الراحة للكثيرين. فالإرهابيون يستقون معلوماتهم

ويتناقلونها عن طريق البريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت. والأموال الإرهابية تحول عن طريق المرافق المصرفية أو عن طريق الهاتف وسواه من وسائط الاتصالات المريحة. والإرهابيون أنفسهم يسافرون بالطائرات وقد استخدموها بالفعل أسلحة هجومية ترتبت عليها آثار مأساوية. إن الإرهاب يختلف اختلافا تاما عن أسباب الصراعات التي كانت سائدة في القرن العشرين، إذ أنه ينطلق من إطار عقائدي أصولي يستعصي على الحسابات السياسية والعسكرية العادية المطبقة على الأخطار التقليدية التي تهدد السلام.

وفي مواجهة عدو من هذا القبيل، لا بد من شن حرب يشارك فيها جميع بلدان العالم بدون استثناء في إطار شراكة وتعاون دوليين. فالإرهاب لا قيادة عقلانية له يمكن إجراء مفاوضات معها من أجل السلام. إنه شكل آخر من أشكال الحرب ينبغي في سياقه لمجلس الأمن أن يركن إلى أساليب خلاقة وابتكارية تعتمد على الخيال، على غرار تلك التي يلجأ إليها الإرهابيون أنفسهم ممن يستغلون أحدث أسباب الرفاه للقيام بتلك الأعمال.

إننا، إذ نسلم بضرورة الابتكار في مكافحة الإرهاب، نشير إلى ضرورة إرساء بل وترسيخ جهودنا على قاعدة التعاون والتفاعل الصلب بين الدول الأعضاء. وعلى مجلس الأمن أن يشدد على ضرورة تعزيز قدرة المجتمع الدولي على التصدي لتحدي الإرهاب من خلال قيام الدول بإيجاد مصالح ومقاصد مشتركة لا من خلال الأفكار القانونية الحرفية المتصلة بالإنفاذ والالتزامات الإجبارية.

إن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ما فتئ يمثل حجر الزاوية في تدابير مكافحة الإرهاب التي يتخذها مجلس الأمن. ونحن اليوم أمام برنامج العمل الفصلي العاشر للجنة مكافحة الإرهاب. وقد أظهرت السنتان ونصف السنة الماضية ضرورة تحسين أساليب عمل اللجنة وهيكلها. وسيتطلب هذا التحويل تغييرات مبتكرة، حددها تقرير لجنة مكافحة الإرهاب المؤرخ ١٩ شباط/فبراير وقدمه باقتدار السفير أرياس. ونأمل أن يتمكن المجلس من اتخاذ قرار مستلهم من الأغراض والتغييرات الهيكلية التي حددها السفير أرياس.

إن مكافحة الإرهاب تفرض تحديا هائلا على الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن. والأدوات المؤسسية والقانونية التي ورّثنا إياها أسلافنا عام ١٩٤٥ في إطار الميثاق للتصدي لتهديدات السلام، وانتهاكات السلام، وأعمال العدوان ربما لم تتنبأ بالتهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب اليوم على السلم والأمن الدوليين. ولكن الميثاق، بينما يبدو محدودا من ذلك المنظور إلا أنه في الوقت نفسه يكفي لتزويد مجلس الأمن بالوسائل الملائمة للتصدي لذلك التحدي.

وحيث يتداول مجلس الأمن بشأن مختلف مقترحات تحسين أساليب عمل لجنة مكافحة الإرهاب وهيكلها، نأمل أن تتبنى البلدان الأعضاء التغييرات التي قد تبدو خارج القالب المعتاد ولكنها مطلوبة لمساعدة الدول على خوض معركة فعالة ضد الإرهاب. ومن المنطلق ذاته، بينما يستخدم المجلس الابتكار والإبداع في تنفيذ قدر ما من التحوّل للجنة مكافحة الإرهاب، ينبغي للمجلس أن يواصل تعزيز المبادئ الهامة الخالدة التي يجسدها الميثاق لضمان التعاون الكامل من الجميع في مهمة مكافحة الإرهاب الهامة.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على موضوع محدد. إن الجهد العالمي ضد الإرهاب يتطلب من مجلس الأمن وباقي أعضاء الأمم المتحدة أن يظلوا شركاء ملتزمين إذا أريد تحقيق النجاح في القضاء على آفة الإرهاب.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد بلدي تماما تقرير لجنة مكافحة الإرهاب، الذي قدمه

رئيسها. وسأشير بإيجاز شديد إلى الحاجة الهامة إلى تنشيط اللجنة.

لقد قامت لجنة مكافحة الإرهاب بعمل جدير بالثناء ولكن قد يثبت قصوره على المدى القصير. وأقول هذا مع معرفة تامة بالوضع. ولا يمكن للأمم المتحدة ولا يجوز لها أن تدخر أي جهد في مكافحة ذلك التهديد الخطير جدا للسلام. والتقرير الذي أقرته اللجنة وأوجزه رئيسها قبل قليل يسعى بالضبط إلى أن يعزز بجدية قصوى مرونة اللجنة والأمم المتحدة ووضوحهما، وقبل كل شيء فعاليتهما، في مكافحة الإرهاب.

ويتطلب الإرهاب والحملة ضده جهدا منسقا وعمليا من جانب المجتمع الدولي. والتقرير إذ يتفادى المهاترات الخطابية والمقترحات الشكلية، فإنه يسعى إلى هدف جعل اللجنة لجنة متحدة جاهزة للعمل وأكثر فعالية. ولذلك أكرر تأييدنا للتقرير.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم المفتوحة. كما أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، الممثل الدائم لاسبانيا، السفير أرياس، على إحاطته الإعلامية.

وتشيد الصين بلجنة مكافحة الإرهاب على تيسير تنفيذ جميع البلدان للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومساعدة البلدان النامية على تحسين بناء قدرتها على مكافحة الإرهاب. ونحن ندعم اللجنة في تنسيقها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لمكافحة الإرهاب. في الوقت ذاته، نأمل أن تضاعف اللجنة جهودها لتقديم المساعدة في مكافحة الإرهاب وأن تبذل قصارى جهدها لتلبية احتياجات البلدان النامية.

لقد استرعى الجهد الحالي لتنشيط اللجنة انتباه كل الأعضاء. وبعد مشاورات متكررة، أصدرت اللجنة تقريرا رسميا عممته كوثيقة لمجلس الأمن. وبعد عمل دام أكثر من عامين كشف الهيكل الحالي للجنة وأساليب عملها عن نواقص، مثل العبء الثقيل للإبلاغ من جانب الدول الأعضاء والكم المفرط من الاجتماعات والوثائق. وكفاءة اللجنة يجب تحسينها ويوجد نقص في التنسيق بين الخبراء. ولذلك فنحن نؤيد تماما الإصلاح اللازم للجنة ونوافق على حزمة التدابير الواردة في التقرير، بما في ذلك إنشاء إدارة تنفيذية.

ونأمل أن تتم المعالجة اللازمة للمشكلات القائمة في أسرع وقت ممكن، لا سيما قضية الإبلاغ المفرط من جانب الدول الأعضاء. وينبغي التنويه بأن التنشيط والإصلاح هما عملية مستمرة. وأيا كانت كيفية إجراء الإصلاح، ينبغي للجنة أن تحافظ على توجيهها السياسي لأعمال الإدارة التنفيذية. وينبغي اتخاذ جميع القرارات من خلال توافق الآراء في الجلسات العامة للجنة.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشكر وفد بلادي بدوره رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير أرياس، على تقريره التفصيلي الهام.

تظل الحرب على الإرهاب ضمن أكبر تحالف دولي ممكن أحد أهم الأهداف السياسية لألمانيا. وإسهاماتنا المعترف بها دوليا في تلك الحرب معروفة تماما ولا حاجة بي إلى الإسهاب فيها هنا. وبينما نؤيد تماما البيان الوشيك لرئاسة الاتحاد الأوروبي، نود أن نلقي الضوء على النقاط التالية.

قامت لجنة مكافحة الإرهاب بعمل مثير للإعجاب يستحق تقديرنا. ونحن ندعم برنامج العمل الجديد للجنة، كما دعمنا عملها دائما، وسنظل ملتزمين بالتعاون الوثيق معها. وقبل بضعة أسابيع قدمنا تقريرنا الرابع في إطار القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأسهمنا بنشاط في الجهود الحالية

لتحسين فعالية اللجنة من خلال تعزيز الهيكل الداعم لها. ومن وجهة نظرنا، يجب إجراء هذا الإصلاح في مناخ منفتح وتوافقي، وبتعاون وثيق مع الأمانة العامة والجمعية العامة ومع احترام كامل لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نقترح بقوة التحليل المتأني للآراء التي أعربت عنها الأمانة العامة في رسالتها الموجهة إلى رئيس اللجنة، المؤرخة ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٤، وأخذها بعين الاعتبار الواجب.

والإصلاح بالإضافة إلى تعزيزه هياكل عمل اللجنة وإجراءاتها الداخلية، يجب أن يسهم في تحقيق المزيد من التعزيز لشرعية اللجنة في مفهوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي وضعت حتى الآن ثقتها في أداة الأمم المتحدة الرئيسية هذه لمكافحة الإرهاب. وهذا يعني أيضا، في رأينا، إدراج منظور ملائم لحقوق الإنسان من خلال تعيين خبير لحقوق الإنسان ضمن موظفي الهيكل الداعم الجديد.

والأهم من كل شيء هو أنه ينبغي للجنة أن تحسن قدرتها على تعميق حوارها المستمر مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن القضايا الأساسية لمكافحة الإرهاب في إطار القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣). إن نوعية ذلك الحوار وحيدته وكثافته لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة وتظل مصدرا قيما للقوة يمكن البناء عليه.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر اقتراحا تقدمنا به أثناء المناقشة المفتوحة الأخيرة. يمكن لخبراء اللجنة، بمساعدة الهيكل المعزز، أن يشكلوا أفرقة مشتركة مع أعضاء المنظمات الدولية المتخصصة وأن يساعدوا البلدان بنشاط في المجالات الأساسية للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، مثل إضفاء الصفة المهنية على رقابتها المالية، أو حماية حدودها، أو مراقبة أسلحتها، أو قطاعات إنفاذ القانون فيها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لحقيقة أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء تخاطب المجلس اليوم بغية تقديم أرائها ومقترحاتها بشأن جهود إصلاح لجنة مكافحة الإرهاب. ونؤكد لها جميعها أننا سنبذل قصارى جهدنا لإيلاء النقاط التي توردها هذه الدول الاعتبار الواجب في المشاورات الجارية حول مشروع قرار بشأن هذه المسألة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير إينوثنثيو أرياس، على تقديمه برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما العاشرة (S/2004/32، المرفق)، وخاصة على إدارته الفعالة لتلك الهيئة الهامة. ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة ريو؛ وندلي الآن ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن بلدي يولي أولوية للمكافحة العالمية للإرهاب ويؤيد بقوة الأنشطة التي تضطلع بها لجنة مكافحة الإرهاب في عملها على التحقق من تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونرحب بحقيقة أن اللجنة استمرت في توسيع اتصالاتها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ونرى أن مسار العمل ذلك يشكل عنصرا هاما في مكافحة الإرهاب.

لقد ظهرت لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المعنية بالقاعدة وطالبان – التي أتشرف برئاستها – في مختلف المنتديات الدولية بوصفهما أداتين قويتين للمنظمة في المكافحة العالمية للإرهاب. وثمة فرصة سنحت مؤخرا هي وجود لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في الاجتماع الوزاري الإقليمي

لمكافحة الإرهاب الذي عقد في بالي بتاريخ ٤ و ٥ شباط/فبراير اشتركت في تنظيمه حكومتا إندونيسيا وأستراليا.

وما زال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول التي تحتاج إليها يشكل إحدى أولويات اللجنة. ونحيط علما بالتقدم المحرز في ذلك المجال، وخاصة التحضير لإعداد دليل قيِّم لمعلومات ومصادر عن المساعدة على مكافحة الإرهاب، وهو متوفر على الانترنت.

ويتضمن التقرير عن تنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب (S/2004/124، المرفق)، الذي ننظر فيه اليوم، اقتراحات محددة لتحسين هيكل اللجنة وإجراءاتها بغية الاستجابة على نحو أكثر فعالية للولاية المسندة إليها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وترمي الاقتراحات إلى تعزيز المساعدة التقنية والحوار مع الدول، وزيادة الاتصالات مع المنظمات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وبشكل عام، توفير أدوات وقدرات أفضل للجنة في الاضطلاع بولايتها. ولذلك السبب نؤيد هذه الاقتراحات.

وأود أن أؤكد على أن التقرير يعالج بشكل واف أحد الشواغل لوفدي أثير في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣): ألا وهو التزام الدول بضمان أن تفي تدابير مكافحة الإرهاب التي تعتمدها بجميع التزامات هذه الدول بموجب القانون الدولي، وخاصة القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان وباللاجئين وبالقانون الإنساني. ويسرنا أن نرى أن اللجنة بعد إعادة هيكلتها ستحتفظ بعلاقات وثيقة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومع المنظمات الأخرى لحقوق الإنسان.

وأود أن أشير بإيجاز إلى علاقة لجنة مكافحة الإرهاب مع لجنة الجزاءات المعنية بالقاعدة وطالبان من منظور عملها في المستقبل. فمنذ أن توليت رئاسة لجنة الجزاءات المعنية بالقاعدة وطالبان، احتفظنا بعلاقات وثيقة مع لجنة مكافحة الإرهاب من خلال عقد اجتماعات دورية مع رئيسها، ومن خلال إجراء اتصالات بين أفرقة الخبراء التابعة لكل منا. وينبغي أن يستمر ذلك النهج، كما هو متوخى في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، الذي اتخذه مؤخرا مجلس الأمن، وهو القرار الذي يؤكد من جديد على الحاجة إلى إقامة تعاون وثيق بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب وتبادل ملموس للمعلومات بين اللجنتين.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد من جديد على تأييد بلدي للتقرير عن تنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب، مضيفا أنه سيكون من السذاجة الاعتقاد أننا قد كسبنا الحرب ضد الإرهاب. وأخشى أننا سنرى الكثير من الأعمال الإرهابية في مختلف أجزاء العالم. ولكن، لكي تحرز البلدان تقدما في مكافحة الإرهاب، فان إسهام لجنة مكافحة الإرهاب يحظى بأقصى أهمية. ونؤمن أنه، مع التغييرات المقترحة في اللجنة وإرادة الدول الأعضاء، سيتمكن المجتمع الدولي من إحراز تقدم حاسم في مكافحة آفة الإرهاب.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد باكستان أن يشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن امتنانه للسفير أرياس على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته للجنة مكافحة الإرهاب. ونحن نرحب بالعمل الذي أنجز في اللجنة وبتقديم برنامج عملها لفترة التسعين يوما العاشرة (S/2004/32، المرفق). وقد أحرز تقدم هام خلال الربع الأخير في ظل قيادة السفير أرياس. ونحن على ثقة بأن اللجنة ستحافظ على زخمها كما أنها ستنفذ برنامج عملها.

وخلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية، ظلت باكستان ضحية رئيسية للإرهاب. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ما فتئنا في صدارة الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. وبلدي، يواجه الهجمات الإرهابية على الأشخاص الأبرياء في

مدننا – بما فيها الهجمات على رئيس باكستان – فإن حكومتي تلتزم التزاما راسخا بتحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب. ونؤمن انه، بالعزم والتعاون — ولكن أيضا بالحكمة – يكمن خوض الحرب وكسبها.

وحتى بينما نتكلم، فإن القوات الباكستانية تشارك في عمليات لسحق ما تبقى من عناصر طالبان والقاعدة على الحدود بين باكستان وأفغانستان. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ باكستان التي تنتشر فيها قواتنا المسلحة بتلك الأعداد الكبيرة – ٧٠ ٠٠٠ – في المناطق القبلية الباكستانية المجاورة لأفغانستان لاعتراض عناصر القاعدة وطالبان ومطاردتها. وقد طورت باكستان شبكة استخبارات فعالة وقوة للرد السريع لذلك الغرض. وأسرنا أكثر من ٥٠٠ من عملاء القاعدة وطالبان في هذه الحملة. ومن نافلة القول، إننا دفعنا ثمنا باهظا من حيث البشر والكلفة الاقتصادية في متابعة هذه الحملة لمكافحة الإرهاب.

لقد شُكلت لجنة مكافحة الإرهاب بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حينما صمم مجلس الأمن على أن الإرهاب الدولي، كظاهرة، شكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وأنشئت لجنة مكافحة الإرهاب بوصفها هيئة فريدة كما أنها وُجهت للتصدي لظاهرة كانت غير متبلورة، وفي بعض الأحيان غير محددة – وهو تهديد لم تكن مظاهره المحددة واضحة دائما أو متوقعة.

ومنذ إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، حققت اللجنة أهدافا قيمة هي، في جملة أمور أخرى، ضمان التمسك العام للدول الأعضاء بالاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، وتنشيط الدول لاعتماد تشريعات هامة، وضمان الإبلاغ في وقت مناسب عن تلك الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتعزيز التنسيق بين الدول في حملة مكافحة الإرهاب.

وإنجازات لجنة مكافحة الإرهاب ترجع في جانب كبير منها إلى نشاط وتفاني رئيسيها، أولاً السفير جيرمي غرينستوك، ممثل المملكة المتحدة، وحالياً السفير إينوثينثيو آرياس، ممثل إسبانيا. وما من شك في أن المسؤوليات الواسعة النطاق للجنة، وخاصة حاجتها إلى ضمان حسن توقيت تنفيذ الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب والإبلاغ عنها، قد فرضت عبئاً ثقيلاً على من تعاقبا على رئاسة اللجنة، وعلى وفديهما، فضلاً عن تلك المجموعة الصغيرة من موظفي الدعم الذين توفرهم الأمانة العامة لمعاونة اللجنة. ولذلك، فإن باكستان تدعم جهود رئيس لجنة مكافحة الإرهاب لتنشيط أعمالها، كما ينعكس في تقرير اللجنة بشأن تنشيط أعمالها (S/2004/124، المرفق).

وفي رأينا، ينبغي أن يتركز تنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب على المضمون وليس على الشكل. ومن الأهمية بمكان أن يتم تقييم الإجراءات الملموسة التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب وتشجيع تلك الإجراءات، بدلاً من التركيز على تقييم التقارير والوثائق. ولا بد من تمكين اللجنة أيضاً من النهوض بنهج شامل لمكافحة الإرهاب، والتصدي للطابع الحالي والمتغير للتهديد الإرهابي، والتركيز بقوة وبشكل أكبر على جمع المعلومات وتبادلها وتحليلها، وعلى الإنذار المبكر، وإنفاذ القانون على نحو ملائم، والعمل الإداري والسياسي ضد التهديدات الإرهابية، بما في ذلك تعزيز مراقبة الحدود، ومنع التمويل عن الإرهابيين، وبناء قدرات الدول لمكافحة الإرهاب والتطرف. ولا بد للجنة أيضاً من التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب، أي الإجحاف الاقتصادي والسياسي، والاحتلال الأجنبي والفقر والتطرف.

إن تقرير الرئيس كان موضع مناقشات موسعة على مستوى الخبراء في لجنة مكافحة الإرهاب. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى دراسة متأنية للنهج المرسوم في التقرير وفي

مشروع القرار الذي عممه رئيس اللجنة. ولا بد من إنشاء هياكل مؤسسية أو أمانة بشكل يتفق مع أحكام الميثاق ويحترم صلاحيات ومسؤوليات الأمين العام والجمعية العامة.

وبوسعنا القول إن لجنة مكافحة الإرهاب تحتاج إلى مساعدة هيئة تنفيذية للقيام ببعض المهام المعينة في غضون فترة زمنية محددة، مثل رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من جانب الدول الأعضاء. ولذلك، فإننا على استعداد للنظر في إنشاء فريق تكميلي خاص لمساعدة اللجنة في أداء تلك المهمة. وينبغي أن تنشأ هذه الهيئة الخاصة لفترة محددة من الوقت، على ألا تُشكل سابقة بالنسبة لأي هياكل أخرى قد تنشأ في المستقبل. ولذا، فقد أثلجت صدرنا الملاحظات التي أدلى بها رئيس اللجنة وأشار فيها إلى أن الهيكل المقترح سيكون له طابع خاص، وأنه لن ينشئ سابقة بالنسبة للمستقبل. وينبغي أن تنعكس تلك التأكيدات على نحو ملائم في مشروع القرار الذي سيتم اعتماده.

وفي هذا السياق، نرحب كذلك بالآراء التي نقلتها الأمانة العامة في رسالة موجهة إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب أمس. ونثق بأن المشاورات اللاحقة بشأن مشروع القرار المقترح ستنطوي على تفاعل وثيق مع الأمانة العامة، وأن آراءها ستؤخذ في الاعتبار، بشكل يفضي إلى مواءمة أحكام مشروع القرار مع مقتضيات الميثاق. وبالمثل، فإننا نأمل أن تؤخذ الآراء التي أعرب عنها غير الأعضاء في مجلس الأمن خلال هذه المناقشة اليوم في الاعتبار لدى وضع مشروع القرار في صيغته النهائية. ومن خلال هذه العملية الشفافة والتفاعلية، نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بشأن تنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

يؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً.

نشكر السفير إينوثينثيو آرياس على التقرير الهام الذي عرضه علينا لتوه بوصفه رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، وخاصة فيما يتعلق بمسألة تنشيط أعمال اللجنة.

وبلدي يولي أهمية كبيرة لأعمال هذه اللجنة، التي نعتقد أنه منذ إنشائها قبل زهاء عامين، ما فتئت تؤدي دوراً مركزياً يقدره لها الجميع عن حق، إذ تقوم برصد التطبيق الواجب لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي ضوء تلك التجربة، لا بد لنا أن نسلم بأن هذا الدور يحتاج إلى التعزيز إن كنا نريد تمكين اللجنة من الاضطلاع بالولاية المناطة بها بشكل أفضل. وهذا هو هدف تقرير لجنة مكافحة الإرهاب المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/2004/124، المرفق)، بشأن تنشيط أعمال اللجنة، الذي يؤيده وفدي تأييداً كاملاً.

ولا بد من زيادة الوسائل المتاحة لهذه اللجنة، كماً ونوعاً، وبالدرجة الأولى في مجالي الخبرة الفنية والسَّوقيات. وذلك سيحدد فعالية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب.

ويعتقد وفدي أن اللجنة تحتاج الآن إلى أن تكون في موقف أقوى لكي تُقَيِّم، عملياً، طبيعة وفعالية إجراءات مكافحة الإرهاب التي تتخذها الدول عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولم يعد بوسع اللجنة أن تكتفي بأن تنظر من نيويورك في التقارير الوطنية التي تقدمها الدول، مهما كانت أهميتها الأساسية. وفضلاً عن ذلك، لا بد من تحسين تجهيز اللجنة كيما يمكنها تقييم الاحتياجات الحقيقية للدول في مجال المساعدة التقنية. فهذا النوع من المساعدة هو المكمل الأساسي للعمل المعياري الذي يقوم به المجتمع الدولي. وتلك هي الروح التي يعمل في إطارها فريق العمل لمكافحة

الإرهاب التابع لمجموعة الثمانية- والذي يتولى تنسيق تقديم المساعدة التقنية على أساس الاحتياجات التي تعرب عنها الدول، وبالتعاون الوثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب.

ووفدي يولي اهتماماً كبيراً للاقتراح الذي يقضي بالقيام بزيارات ميدانية - بموافقة الدول المعنية بالطبع- بغية تكثيف الحوار مع تلك الدول.

وعلى اللجنة أيضاً أن تؤدي دورها في التنسيق والتعاون فيما يتصل بالمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية بمزيد من الفعالية، تعزيزاً لكل جهودنا الرامية إلى استئصال آفة الإرهاب.

وعليه، يمكن أن تضم البعثات الميدانية التي يقوم بها خبراء لجنة مكافحة الإرهاب، مثلاً، خبراء من المؤسسات أو المنظمات الإقليمية أو الدولية المعنية الأخرى، حسب الحاجة. ويتبادر إلى ذهني، بصورة خاصة، الخبراء من شعبة منع الإرهاب التابعين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومقره فيينا، الذين يقومون بعمل باهر فعلاً في مساعدة الدول على أن تصبح أطرافاً في الصكوك الإثني عشر الدولية لمكافحة الإرهاب، وعلى اعتماد تشريعات وطنية تمكنها من تنفيذ تلك الصكوك.

إن مكافحة الإرهاب تقتضي بذل جهد أكبر من ذي قبل من جانب المجتمع الدولي، والأحداث التي وقعت في مختلف أنحاء العالم مؤخراً تدلل على ذلك. ولهذا، لا بد من تزويد لجنة مكافحة الإرهاب بالوسائل التي تحتاجها لتمكينها من تنفيذ الولاية المناطة بها من قبل مجلس الأمن، في إطار الامتثال الكامل لأحكام الميثاق، بالطبع.

وسيعمل وفدي بفعالية بغية جعل تنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب حقيقة واقعة من خلال مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أود الإشارة إلى أنه عندما عقد مجلس الأمن أمس أولى جلساته لشهر آذار/مارس، بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، أعرب المتكلمون عن امتنانهم للصين على حسن إدارتها لأعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير، كما قدموا التهنئة لفرنسا على توليها رئاسة المجلس خلال الشهر الحالي.

إنني أقدر دائما عبارات المجاملة التي أعتقد أنها تعكس العلاقات الطيبة القائمة بين الوفود في الأمم المتحدة، وجميعنا نعلم أنه من خلال اللطف يصبح عملنا أيسر. ولكن نظرا لطول قائمة المتكلمين، ربما يوافق المشاركون على الحد من توجيه عبارات التهنئة أو حتى الامتناع عن توجيه أي عبارات للتهنئة حتى يتمكن المجلس من مواصلة عمله بالاجتهاد المطلوب.

وكتدبير آخر للاستفادة القصوى من وقتنا، وبغية تمكين أكبر عدد ممكن من الوفود من التكلم، فإنني لن أدعو المتكلمين فردا فردا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ثم إلى العودة إلى المقاعد المخصصة لهم في جانب القاعة. وعندما يدلي أحد المتكلمين ببيانه، فإن موظف المؤتمرات سيُجلس المتكلم التالي المدرج في القائمة على الطاولة. أشكر المشاركين على تفهمهم وتعاونهم.

المتكلم التالي هو ممثل أيرلندا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وقبرص، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة للانضمام بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للانضمام ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، والنرويج.

يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للإحاطة التي قدمها إلينا صباح اليوم السفير أرياس، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. ويولي الإتحاد الأوروبي أهمية خاصة لهذه الجلسات العلنية الدورية لمجلس الأمن التي نستعرض فيها أعمال لجنة مكافحة الإرهاب والتقدم الذي أحرزته. ومناقشة اليوم ذات أهمية خاصة، حيث أن آراء الدول الأعضاء ومقترحاتها ستقدم مساهمة قيّمة وملموسة في عملية تنشيط أعمال اللجنة، بما في ذلك مداولات مجلس الأمن الجارية بشأن مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع. إن هذه المناقشة الشفافة ستسهم في تحقيق هدف أساسي من أهداف الإصلاح، وأعني بذلك المحافظة على القبول العام والشرعية المحسوسة للجنة مكافحة الإرهاب من قبل جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة وتعزيز ذلك القبول وتلك الشرعية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير لجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنشيط أعمالها. وما من جهاز محصن من مرور الزمن وآثاره. والاستجابة للطابع المتغير لهذا الخطر العالمي تقتضي خفة الحركة والمرونة في تفكيرنا وفي هياكلنا. ولجنة مكافحة الإرهاب في صياغتها لهذا التقرير قد اعترفت بصراحة بهذا الواقع واستجابت له بصورة مترويـة وبناءة. ونأمل مخلصين في أن تتمكن لجنة مكافحة الإرهاب بعد تنشيطها من الاضطلاع بدور أكثر بروزا في مكافحة الإرهاب.

والاتحاد الأوروبي يدعم كل الدعم لجنة مكافحة الإرهاب في تنفيذ ولايتها. ويوصي التقرير بمجموعة من التدابير، وبخاصة إنشاء هيئة تنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب – من شأنها تمكين اللجنة من الوفاء بولايتها المتمثلة في رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتيسير المساعدة التقنية للدول الأعضاء، وتشجيع التعاون الوثيق والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ونحن نرى أن تلك الوظائف بالغة الأهمية لمكافحة الإرهاب وللدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المضمار. ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة للتأكيد من جديد على التزامه بالتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب، ويحث الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تقاريرها إلى اللجنة أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

إننا جميعا نعلم بفحوى هذا التقرير. ولذلك فإني لا أعتزم الدخول في استعراض لكل جوانبه، وسأحاول فقط أن أركز على بعض العناصر التي يرى الاتحاد أنها تستحق الذكر بشكل خاص.

أولا، إن التقرير المتعلق بتنشيط أعمال اللجنة يوضح بجلاء أن هذا الاقتراح لا يعدل قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) أو غيره من القرارات ذات الصلة. ومجلس الأمن لا يباشر هنا فحصا شاملا لجوهر أحكام تلك القرارات. والإصلاح الحالي يتعلق أساسا بالمسائل الهيكلية.

ثانيا، إن أي اقتراح يقضي بإنشاء هيئات أو هياكل جديدة في إطار منظومة الأمم المتحدة غالبا ما يقابل بالتردد أو المقاومة. وبينما توجد في أغلب الأحيان أسباب عديدة لهذا، فإن أحد تلك الأسباب، كما نعلم جميعا، هو أنه بعد إنشاء هذه اللجان أو الهياكل غالباً ما يكون من الصعب حلها، حتى عندما يكون قد انتهى سبب وجودها الأصلي أو جدواها. وهذا التقرير، ربما يأخذ في الحسبان تلك الحقيقة، بتوضيحه جليا أن الهياكل الجديدة عندما تنشأ لن تكون ترتيبا دائما، وبإدراجه صراحة أحكاما لانقضاء المدة والاستعراض، وهو يستحق الثناء بشكل خاص.

أيضا، بما أن الهيئة التنفيذية الجديدة المتوخي إنشاؤها للجنة مكافحة الإرهاب تستلزم مشاركة مجلس الأمن والأمانة العامة معا، فإنه يتحتم أن يتعاون جهازا الأمم المتحدة تعاونا وثيقا على إنشائها وتشغيلها. وربما يكون هذا الهيكل الجديد كافيا نظرا للطابع الخاص لجهود مكافحة الإرهاب العالمية. ولكن، كما يؤكد التقرير بصورة صائبة،

ينبغي ألا يشكل سابقة لإنشاء هيئات أخرى لمجلس الأمن. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أنه يجب المحافظة في كل الأوقات على مصداقية الأمانة العامة ودور الأمين العام بوصفه المسؤول الإداري الأول في المنظمة.

ثالثا، يسر الاتحاد الأوروبي أيضا أن يرى أن التقرير ينص على الاتصال المباشر بين الهيئة التنفيذية المقترحة للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من منظمات حقوق الإنسان بشأن الأمور المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ولهذا، نود أن نوصي، كما فعل آخرون، بتعيين خبير في مجال حقوق الإنسان. ونحن نتطلع إلى أن نتلقى بصورة منتظمة معلومات عن آخر المستجدات فيما يتعلق بأنشطة الاتصال المشار إليها. وقد ظل الاتحاد الأوروبي، شأنه في ذلك شأن الآخرين، يؤكد باستمرار على أنه يجب أن يكون اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب مصحوبا في كل الأوقات بمراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية و، بصورة أكثر عموما، باحترام سيادة القانون واليقين القانوني، خاصة بالنسبة للأفراد. ولا يمكن أن تكون هناك مقايضة بين حماية حقوق الإنسان والتدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب.

رابعا، يشعر الاتحاد الأوروبي بالاطمئنان لأن الزيادة المتوقعة في متطلبات التوظيف ستكون بسيطة جدا. فإن الهرع إلى زيادة الموظفين، الذي قد يبدو للبعض حلا سريعا، ليس شرطا لازما لجعل العمليات القائمة أكثر فعالية وكفاءة. بل ينبغي لنا ضمان الاستفادة المثلى من الخبرة المتوفرة وفحص الترتيبات الحالية بعين ناقدة، وإعادة تقدير عدد الموظفين وفقا لذلك وعدم زيادة العدد إلا عندما يكون ذلك ضروريا تماما. ولجنة مكافحة الإرهاب اعتمدت النهج الأخير بحكمة.

خامسا، سيكون المدير التنفيذي، على نحو ما هو متوخى في التقرير، مسؤولا عن العديد من المهام الهامة. ولا يزال تيسير توفير برامج المساعدة للدول بغية مواصلة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يمثل تحديا رئيسيا. وما زال مطلوبا من لجنة مكافحة الإرهاب الكثير من العمل في هذا الميدان. ولذا يرحب الاتحاد الأوروبي، من ضمن أمور أخرى، بالإقرار الوارد في التقرير بضرورة تعزيز الاتصالات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة والطالبان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي تقديم التقارير عن التقدم الذي أحرزته الدول في مشاركتها في الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي، ينبغي هنا أيضا ملاحظة الحاجة إلى التعاون الوثيق مع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة.

والتقرير المقدم عن تنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب يشكل ذروة جهد استمر شهورا عديدة في المداولات المكثفة بين أعضاء اللجنة. ونحن ممتنون لهم على الساعات الطويلة التي أنفقوها في السعي إلى اتفاق بشأن النص الختامي. ونظرا لتلك الجهود المتضافرة ونتيجتها الناجحة، يحدونا أمل صادق في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع قرار يعبر عن مضمون التقرير في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم لنا هذه الفرصة لنعبر عن آرائنا بشأن التطورات الأخيرة في كفاح المجتمع الدولي الجماعي ضد الإرهاب. وتتسم هذه المناقشة بأهمية خاصة في سياق التدابير الجارية لإدخال تغييرات كبيرة وبعيدة الأثر في هيكل وتشغيل لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. ونهنئ السفير أرياس ممثل إسبانيا على قيادته الممتازة للجنة.

ولم يؤد تعرض الهند لأضرار الإرهاب لأكثر من عقدين، وما نجم عنها من فقد آلاف الأرواح، إلا إلى تعزيز تصميمنا على مكافحة هذا الخطر العالمي. وفي الفترة التي أعقبت اعتداء ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تنبه المجتمع الدولي إلى العمل فرديا وجماعيا لمكافحة خطر الإرهاب الدولي.

وكان للتدابير التي اتخذت تأثير كبير في تقييد الحيز الذي يتمكن فيه الإرهابيون من العمل وكبحه وحصره. وكان أهم تأثير يتمثل في تنامي المفهوم الذي يفيد بأنه لا يمكن التغاضي عن الإرهاب أو دعمه كنشاط مشروع. ولا يزال أي تبرير لدعم الإرهاب – لأسباب دبلوماسية أو سياسية أو دينية ولغيرها من الأسباب أمرا لا يمكن الدفاع عنه.

واتخذت الأمم المتحدة بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص خطوات حازمة في الفترة التي أعقبت ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بغية توليد زخم دولي بشأن مكافحة الأنشطة الإرهابية ودفعه قدما من خلال الوسائل المتعددة الأطراف. ولا تزال لجنة مكافحة الإرهاب بالرئاسة القديرة للمملكة المتحدة سابقا وإسبانيا حاليا، مركز تنسيق هذه الجهود الدولية. ونتيجة لذلك، اتخذ عدد كبير من الدول التدابير اللازمة لإنشاء الأطر التشريعية والإدارية اللازمة لمكافحة الإرهاب. ويتقدم كثير من هذه البلدان في مجال تحسين قدراتها التنفيذية في التصدي لمكافحة الإرهابيين وشبكاتهم في بلدانها ومن خلال التعاون على الصعيد العالمي على حد سواء.

وفي منطقتنا، وقعت الدول السبع الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في قمتها الثانية عشرة المعقودة في إسلام أباد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الإقليمية لقمع الإرهاب في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ويستكمل البروتوكول الإضافي الاتفاقية بغية الوفاء بالالتزامات المنبثقة من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبعد أن لاحظ إعلان إسلام أباد لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أن شعوب جنوب آسيا لا تزال تواجه تهديدا خطيرا جراء الإرهاب، أدان العنف الإرهابي بجميع أشكاله ومظاهره. واعترف بأن الإرهاب ينتهك القيم الأساسية للأمم المتحدة وميثاق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وهو من أشد الأخطار الجدية التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وأوصت الهند في البيان الذي أدلينا به في مجلس الأمن في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (انظر S/PV.4453)، فور اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بأن يمتد تركيز لجنة مكافحة الإرهاب بحيث يشمل الجماعات المعروفة بارتكاب الإرهاب؛ وأن تتصرف بدافع من المبادرة في التماس الآراء، ولا سيما من الدول المتأثرة بالأعمال الإرهابية؛ وألا تهمل الاعتراض على ادعاءات دعم الإرهاب لأسباب أخلاقية أو سياسية أو دبلوماسية، التي تتعارض بوضوح مع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ وأن تتخذ تدابير أكثر فعالية لحرمان الإرهابيين من الحصول على ملاذ آمن والعمل على تسليمهم.

وما من شك في أن الكثير قد تحقق خلال السنتين الماضيتين. إلا أن استمرار الأعمال الإرهابية في مختلف أنحاء العالم من جانب عناصر القاعدة والطالبان والمتعاطفين معهم، أو الجماعات التي تميل إلى تحقيق أهدافها المشكوك فيها بوسائل مماثلة، يدل على استمرار ضعف المجتمع الدولي في هذا الصدد. ويجب على المجتمع الدولي أن يثابر في جهوده على تدمير المنظمات الإرهابية وشبكاتها وتحييدها عن طريق اتخاذ تدابير فعالة مصممة للوصول إلى أقصى مكان في العالم. ويمكن أن تزيد لجنة مكافحة الإرهاب فعاليتها بتجاوز بناء القدرات التشريعية إلى تحسين قدرات الدول التنفيذية

والإدارية والتعاون فيما بين الدول في جهودها لمكافحة الإرهاب.

وقد إطلعنا على تقرير رئيس لجنة مكافحة الإرهاب بشأن اقتراح تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب الذي اعتمدته اللجنة مؤخرا (S/2004/124، المرفق). وتلتزم الهند من حيث المبدأ التزاما تاما بأي اقتراح يمكن اللجنة من تحسين فعاليتها وتعزيز الكفاح ضد الإرهاب. ويعتبر رصد اللجنة الفعال لامتثال الدول الأعضاء لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) هدفا ما فتئت الهند تؤيده منذ اتخاذ ذلك القرار.

وفي الوقت نفسه، تتطلب النظم الجديدة قدرا معينا من الاستبطان والبيان الواضح قبل وضعها موضع التطبيق. ولا يمكن أن تكون النظم التي قد يكون لها آثار على أداء المجلس والأمم المتحدة، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على الدول الأعضاء نفسها، حكرا على المجلس وحده. وبالرغم من أن بعض الأسئلة التي تتصل بالاقتراح المتعلق بإنشاء الهيئة التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب قد بحثت وربما أجيب عليها في سياق المناقشة اليوم، فإن السؤال التالي يخطر في الذهن وهو. ما هي السابقة التي نقررها بإنشاء آلية محسنة كالهيئة التنفيذية داخل مجلس الأمن؟ وهل هناك أساس منطقي كاف لإنشاء هيكل منفصل داخل الأمانة العامة؟ وما هو مقدار فعالية هيئة تتألف من ٢٠ خبيرا سواء من حيث التكاليف أو الأداء؟ وكيف يقترح المجلس كفالة مساءلة الهيئة التنفيذية، وإمكانية الاتصال المؤسسية بالدول الأعضاء والتشاور معها بشأن شواغلها وأولوياتها؟ وأخيرا، هل تم النظر بإمعان في الآثار المالية المترتبة على إنشاء الهيئة التنفيذية خلال فترة ثلاث سنوات وفي ضرورة اتساقها مع الميزانية العادية والممارسات الإدارية والمالية؟

وهناك مسائل أخرى تمس الحاجة إلى أن ينظر فيها وهي تعيين الخبراء بالاستناد إلى التمثيل الجغرافي والمؤهلات غير المثيرة للخلاف والاختيار الموضوعي وتنوع الخلفيات الثقافية والخبرة والتجربة؛ وتفادي الازدواجية والتداخل في عمل مختلف الوكالات أو الهيئات في سائر منظومة الأمم المتحدة، التي تعمل في مجال بناء القدرات على مكافحة الإرهاب، مع عمل الهيئة التنفيذية.

وتتمثل الرسالة المجملة التي تود الهند، شأنها في ذلك شأن معظم الدول الأعضاء الأخرى أن توجهها، في الدعم الثابت لجهود مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن. وبالرغم من الأسئلة التي طرحتُها، فإن الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب لاتخاذ تدابير فعالة ضمن نظام يتسم بالشفافية والتدريج ستحظى بدعمنا وتعاوننا الثابتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل سويسرا، وأعطيه الكلمة.

السيد هيلغ (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر السفير أرياس على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عما قام به من عمل وما بذله من جهد في الأشهر الأخيرة هو وجميع الآخرين المعنيين بإصدار التقرير عن تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب (S/2004/124، المرفق).

إن مكافحة الإرهاب أمر يهم المجتمع الدولي بأسره، ولذلك فإن من الجوهري أن تتاح لجميع الدول – وليس لأعضاء مجلس الأمن وحدهم — فرصة التعبير عن آرائهم. ولذلك، فإني أرحب بهذه المناقشة المفتوحة.

وتأمل سويسرا بأن ترى شاغل الشفافية ذاته يوجه عمل اللجنة في المستقبل، ولا سيما مناقشة خطة العمل التي سيقدمها المدير التنفيذي بشأن تعزيز دور اللجنة. وينبغي أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من الاشتراك في مناقشة تلك الخطة منذ البداية، وينبغي إنشاء الهيئة التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب مع الاحترام الكامل لاختصاصات الأمين العام والقواعد المؤسسية التي تحكم أداء المنظمة.

ويعتبر التقرير عن تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب خطوة هامة أولى نحو تعزيز دور اللجنة. ولذلك، فإني أود أن أبرز عدة جوانب لهذه المسألة التي تعتبرها سويسرا هامة للغاية.

أولا، ينبغي توثيق التعاون بين اللجنة والهيئات الدولية الأخرى المعنية بالإرهاب. وينبغي ألا تكون أنشطة اللجنة تكرارا للعمل الذي تضطلع به جهات أخرى وألا تتنافس معه. وهناك حاجة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية ومع الهيئات المتخصصة كمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي مقره في فيينا.

أما فيما يتعلق بالزيارات إلى الدول الأعضاء، فإن سويسرا ترحب بأنه سيتم وضع مبادئ توجيهية واضحة. وتقوم لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان وكذلك الخبراء من فريق الرصد بمثل هذه الزيارات. ومن الجوهري أن نستغل بصورة أكثر فعالية أي نوع من التعاون بين تلك اللجنة وخبرائها ولجنة مكافحة الإرهاب.

لقد سبق أن عبّرت سويسرا في العديد من المناسبات عن إصرارها على المشاركة في مكافحة الإرهاب وبرهنت على ذلك الإصرار بالعديد من التدابير المحددة. ويمكن الاضطلاع بالكفاح الضروري ضد الإرهاب بل ويجب الاضطلاع به دون التضحية باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وقد أكّدت الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٥٨ الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أهمية احترام حقوق الإنسان لدى وضع التدابير لمكافحة الإرهاب وطالبت بمزيد من النظر في الصكوك والآليات القائمة في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا المجال أود أن أشدد على نقطتين.

أولاً، فيما يتعلق بالتحسين المعتزم لقدرة لجنة مكافحة الإرهاب في مجال جمع المعلومات، بودي أن أؤكد ضرورة جمع البيانات وتجهيزها في امتثال للقواعد الدولية المتعلقة بحماية الأفراد والبيانات.

ثانياً، من المهم تعزيز التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب ومفوضية حقوق الإنسان. وترحب سويسرا بأن يكون هذا من بين المقترحات الواردة في التقرير عن إعادة تنشيط اللجنة. ويهمنا أن نعلم المزيد عن تكوين آلية الاتصال المذكورة على وجه التحديد.

فقد كان إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب تدبيراً استثنائياً اتّخذ للرد السريع على حالة عاجلة. واليوم، نعرف أن مكافحة الإرهاب وتمويله تمثل تحدياً ممتداً. وهكذا، من الضروري أن نفكر في المدى البعيد بدلاً من التفكير في التدابير الطارئة. وسوف تتيح إعادة النظر المقررة في الهياكل الجديدة للجنة فرصة لإمعان التفكير في الدور الذي تؤديه اللجنة في الأجل الطويل.

ويرى بلدي أن المسألة الحاسمة هي ما إذا كان ينبغي أن تظل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة من اختصاص هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن. ويمكن أن يتمثل أحد البدائل في إقامة مكتب مركزي خاضع لسلطة الأمين العام. وعلى أي حال، ينبغي إيجاد صيغة جديدة لتمكين جميع الدول من المشاركة على نحو أكمل في الجهود الحالية لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل بيلاروس، وأعطيه الكلمة.

السيد إيفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): باسم جمهورية بيلاروس، أشكركم أولاً يا سيدي على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن مشكلة الإرهاب، التي تهم المجتمع الدولي بأسره، والتي كانت محل اهتمام مجلس الأمن الدائم منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ونثني على أعمال لجنة مكافحة الإرهاب في رصد تنفيذ الدول للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتقديم المساعدة لها. وفي الوقت ذاته، يستلزم هذا العمل إجراء بعض التحسينات لأجل ضمان التنفيذ الكامل للقرار المذكور، الذي يمكن تحسينه بالتدابير المبينة في تقرير اللجنة المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/2004/124).

وترجو بيلاروس أن يزيد الهيكل الجديد المقترح للجنة مكافحة الإرهاب وإدراج استراتيجية لصلات نشطة في أعمالها من سرعة عملية تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأن يهيئ الأوضاع الضرورية لمزيد من الفعالية في تزويد الدول بالمساعدة التقنية اللازمة لتعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب. وتؤيد بيلاروس الشكل الحالي للجنة ومبادئ عملها، التي تشجع على التوصل إلى توافق في آراء المجتمع الدولي إزاء الخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الإرهاب والخطوات العملية لمواجهة ذلك الخطر.

ويحدث التفاعل البنّاء بين جمهورية بيلاروس واللجنة بشأن التشريعات اللازمة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تأثيراً إيجابياً على نظامنا القانوني الوطني ويكمل التعاون على النهوض بتشريعات مكافحة الإرهاب مع الأجهزة الدولية الأخرى، ولا سيما فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي هذا المجال، تتوقع بيلاروس من اللجنة ألا تقتصر على إعطاء تقييم عام لدرجة تطور مختلف المعايير المتعلقة بالتشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب بل أن تقدم أيضاً توصيات عملية عن كيفية التوفيق بين تشريعاتنا والمعايير الدولية، استناداً إلى دراسة وافية لتجارب البلدان الأخرى التي لديها نظم قانونية ذات طابع مماثل.

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير من هذا العام، عقدت حلقة دراسية وطنية في مينسك بشأن تطبيق الاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب في تشريعات جمهورية بيلاروس. وقد نظمت تلك الحلقة أجهزة حكومية في بيلاروس، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي تلك الحلقة، التي شملت مشاركة من خبراء دوليين، أجري تحليل تفصيلي للأحكام الخاصة بمكافحة الإرهاب في تشريعاتنا الوطنية. وأكد ذلك التحليل أن تلك الأحكام كانت تقدمية بعض الشيء في طابعها، وأنها بوجه عام متفقة مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب التي تعد بيلاروس طرفاً فيها.

وتنشأ ضرورة إكمال التشريعات الوطنية أساساً فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. ويعتزم إتمام التصديق على تلك الاتفاقية في دورة الربيع لبرلمان جمهورية بيلاروس، فتختتم بذلك عملية إضفاء الصبغة الرسمية على مشاركة حكومتنا في الاتفاقيات الـ ١٢ الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب.

وقد تعدد توجيه بيلاروس الاهتمام في جلسات مجلس الأمن بشأن الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية إلى الحالة الواقعية على الصعيد الوطني في مجال مكافحة الإرهاب، التي تتسم بنقص في المعلومات عن الأنشطة الإرهابية، بما في ذلك تمويل تلك الأنشطة. وبالنظر إلى حالتنا بوصفنا من بلدان المرور العابر، فقد جعلت بيلاروس على رأس أولوياتها اعتماد تدابير لإحكام ضوابط الجمارك والهجرة والحدود لمنع تحركات الإرهابيين ولمكافحة الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالإرهاب. وترحب حكومة جمهورية بيلاروس بتلقي المساعدة من لجنة مكافحة الإرهاب في أداء تلك المهام، وذلك في سياق طلبنا السابق للمساعدة التقنية. ومن شأن هذه المساعدة أن تعين على تعزيز التعاون مع اللجنة في اضطلاعها بولايتها.

وفي الختام، أشكر قيادة لجنة مكافحة الإرهاب، وبخاصة الرئيس، السيد إينوثينثيو آرياس، على جهوده التي لا تعرف الكلل لدفع أعمال اللجنة، وهي هيئة بالغة الأهمية لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة ولإيجاد شبكة دولية عريضة لمكافحة الإرهاب.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): قبل كل شيء، أود أن أتوجه لكم بالشكر يا سيدي على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن البند قيد النظر من جدول الأعمال، مما يتيح فرصة إضافية لاستعراض التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب وتحديد الأولويات بالنسبة للأعمال التي تضطلع بها لاحقاً لجنة مكافحة الإرهاب.

ويثني وفدي على السفير آرياس لما يبديه من روح قيادية فعالة وملهمة في توجيه أعمال لجنة مكافحة الإرهاب. وأود أيضاً أن أشكر الرئيس على إحاطاته الإعلامية المفيدة وتقديمه الممتاز لتقرير اللجنة الوارد في الوثيقة S/2004/124.

وتسلم كازاخستان، شأنها شأن بعض الدول الأخرى، بالدور القيادي الذي تؤديه الأمم المتحدة في إقامة حواجز فعالة وآمنة ضد الإرهاب. ونعتقد بقوة أن مسألة مكافحة الإرهاب ينبغي أن تظل في صدارة الأولويات بجدول أعمال المجتمع الدولي.

وتعرب كازاخستان عن تقديرها لمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له لإجراءاتهما الرامية إلى كفالة التنفيذ الكامل والشامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وجهود اللجنة لتحسين الإطار التشريعي لمكافحة الإرهاب والترتيبات الوطنية للدول الأعضاء في هذا الصدد جديرة بالثناء تماماً وينبغي الإعراب عن تقديرنا لها.

ومن الأمور المشجعة أن نلاحظ أن أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء قد انضمت أو أوشكت على إتمام انضمامها إلى الاتفاقيات الـ١٢ الدولية لمكافحة الإرهاب. وفي الوقت ذاته، نرى أن الوقت قد حان للارتقاء إلى مستوى نوعي جديد بعملنا المشترك لتطوير المعايير الدولية والترتيبات العالمية في هذا المجال وتحسينها.

وإلى جانب الجهود التي نبذلها لإنشاء آليات دولية فعالة لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن نواصل إجراء دراسة متعمقة للأسباب الجذرية وراء هذا الشر. وهنا لا نملك أن نرتكب أي أخطاء.

ونؤيد بقوة جهود لجنة مكافحة الإرهاب في مسعاها لإجراء حوار مفتوح مع الدول الأعضاء بروح من الشفافية، ولمساعدة البلدان في تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب.

ولكن لا بد لنا من التأكيد على أن فعاليتنا بشكل عام في مكافحة الإرهاب الدولي، والتي يتم تنسيقها من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ستعتمد بدرجة كبيرة على المزيد من تنشيط عمل لجنة مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي إحداث تغييرات في عمليات اللجنة وفي حوارها مع الدول الأعضاء بشأن تقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على النحو الوارد في تقرير اللجنة. ونرى أن هذه مهمة ينبغي أن تولى الأولوية حقا.

ومن الضروري في رأينا توسيع أنشطة اللجنة الرامية إلى تقديم المساعدات التقنية والخبرات إلى الدول الأعضاء بغية تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب. وبما أن الإرهاب في يومنا هذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وبني البشر، فإن تعزيز حراسة الحدود، والجمارك، ووكالات تنفيذ القانون في الدول الواقعة على طرق الاتجار بالمخدرات من أفغانستان، أصبحت على رأس الأولويات بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى.

إن وفدي يشجع لجنة مكافحة الإرهاب على تكثيف جهودها التعاونية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فالتفاعل الوثيق بين اللجنة والمنظمات الإقليمية

سيكون بمثابة مساهمة كبيرة في البناء على إنجازاتها وتنشيط عملها. وهناك عدد من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك في أوروبا وآسيا، تملك هياكل فعالة لمكافحة الإرهاب.

وكما ورد في التقرير المشار إليه آنفا، سينعكس أهم الأحكام المتعلقة بعمل لجنة مكافحة الإرهاب في مشروع قرار لمجلس الأمن بهذا الشأن. ونعتقد أن هذا المقترح سيحظى بالتأييد من قبل جميع أعضاء لجنة مكافحة الإرهاب.

وقد تعاونت كازاخستان تعاونا كاملا مع لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها، وستستمر في تقديم كل دعم ممكن لهذه الهيئة الهامة من خلال بذل كل جهد للتصدي للإرهاب بكل أشكاله وتجلياته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان، وأعطيه الكلمة.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبين في البداية أن اليابان تؤيد التقرير المعروض على المجلس. وعلى هذا الأساس، أود التأكيد على النقاط الأربع التالية.

أولا، تعتقد اليابان أنه مع إعادة تشكيل النظام الهيكلي للجنة مكافحة الإرهاب، من المهم ضمان التنسيق بين الهياكل القائمة في الأمم المتحدة، كأمانتها العامة، وبذلك تعزيز الأمم المتحدة برمتها. ونحن مقتنعون بأن دور لجنة مكافحة الإرهاب سيزداد قوة، كما أوصى التقرير، إذا ما أتيح للجنة أن تستعين بخدمات الخبراء المتمرسين بمختلف التيارات التي عكستها العمليات الإرهابية الأخيرة، وكذلك، إذا ما تمكنت اللجنة، بمساعدة الخبراء، من تحليل مجموع المعلومات المستقاة من الدول الأعضاء، ومن اقتراح تدابير جماعية تتخذها جميع الدول، وكذلك تدابير محددة تتخذها دول معينة، من أجل القضاء على الإرهاب. ولكن، بما أن الدعم الفني، كالمساعدة في إعداد التدابير التشريعية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والتي يقدمها الآن بالفعل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، فإننا نود أن نطلب من لجنة مكافحة الإرهاب أن تنسق وتتعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثلما ورد في التقرير الأخير، تجنبا للازدواجية في عمل هذه الهيئات.

ثانيا، أود التشديد على أهمية تعزيز وتحسين الدعم لتدابير مكافحة الإرهاب. وبينما نقدر الدور الذي أدته لجنة مكافحة الإرهاب في هذا الصدد، إلا أننا نعتقد أن اللجنة، بهيكلها الجديد، ينبغي لها أن تستمر في تقديم المساعدة التقنية الملائمة، كإيفاد خبراء إلى الدول المعنية على سبيل المثال. إن اليابان التي تؤمن بأهمية التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي، تمد بنشاط يد المساعدة اللازمة لبناء القدرات. وقد نظمت حكومتي عددا من الحلقات الدراسية بهدف المساعدة على بناء القدرات لمكافحة الإرهاب، وخاصة للبلدان الآسيوية، في ستة مجالات رئيسية: مراقبة الهجرة، وأمن النقل والمرور، والتعاون في خدمات الجمارك، والرقابة على التصدير، والشرطة وتنفيذ القوانين، والتدابير ضد تمويل الإرهاب.

ثالثا، أود التأكيد على الحاجة إلى الاستمرار في إضفاء طابع الأولوية على إغلاق مصادر التمويل التي تجعل الأنشطة الإرهابية ممكنة، ولمنع تدفق الأسلحة إلى الإرهابيين. فهذه تدابير لا غنى عنها لمنع الإرهاب. ولذلك، ينبغي تأكيد أهمية أنشطة التنسيق التي تضطلع بها لجنة مكافحة الإرهاب مع اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، المسماة لجنة الجزاءات ضد طالبان والقاعدة.

وقد اتخذت اليابان إجراءات لتجميد الأموال والأصول المالية الأخرى لأكثر من ٤٠٠ فرد وكيان من المتورطين بالأنشطة الإرهابية. ونعتزم الاستمرار بتشجيع الدول الأعضاء باعتماد التشريعات الوطنية اللازمة من أجل اتخاذ التدابير ضد تمويل الإرهاب.

رابعا، كما بينت في مستهل كلمتي، تؤيد اليابان التقرير الأخير للجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنشيط عمل اللجنة. إلا أن هذا لا يعني أن تكاليف هذا الغرض سيسمح لها بالارتفاع بدون قيود. وفي هذا الصدد، نود الإشادة بالنقطة الواردة في الفقرة ٦ من التقرير الأخير، ومؤداها أن الإجراءات التي ستتخذ، بما فيها تعزيز هيكل اللجنة، ”ينبغي ألا تزيد بصورة غير متناسبة الميزانية والموارد المخصصة بالفعل للجنة مكافحة الإرهاب“.

ومن المهم كذلك ضمان الشفافية في تمويل أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب. وكثيرا ما يجري تحذيرنا، لدى إنشاء منظمة جديدة، بأن الناس يميلون إلى إعطاء أهمية لاستمرارها وتوسيعها أكثر من أهمية مقاصدها الأصلية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد باشتمال المقترح على شرط انقضاء ينص على إنهاء الهيكل الجديد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

لقد دخلت لجنة مكافحة الإرهاب العام الثالث من عملها. ونعتقد أنه حان الوقت للتحقق، من جديد، فيما إذا كانت تدابير مكافحة الإرهاب التي نتخذها تعمل بفعالية، سواء من ناحية العمليات أو الناحية التنظيمية. وفي هذا الصدد أيضا، ترى حكومتي أن المقترح الأخير يسير في الاتجاه الصحيح. إن التوقعات كبيرة فيما يتعلق بالإنجازات التي تستطيع اللجنة تحقيقها. وأود أن أتقدم بطلب أن يجري استعراض عمل لجنة مكافحة الإرهاب على نحو مستمر وجاد بغية التحقق فيما إذا كانت اللجنة تحقق أهدافها على نحو فعال. وأود أن أضيف ملاحظة بأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب يهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، آمل أن تعرض التقارير المتعلقة بتقييم عمل اللجنة في المستقبل على جميع الدول الأعضاء بدون تأخير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل أوكرانيا، وأعطيه الكلمة.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): ما زال الإرهاب يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. والهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في بغداد وكربلاء وفي المدينة الباكستانية، كيتا، أدت إلى مصرع العشرات من الأبرياء، بينما كان عشرات الألوف من الحجاج الشيعة من العالم الإسلامي يجتمعون بمناسبة عاشوراء، وهو أقدس يوم في التقويم الديني لدى الشيعة. وهذه الأعمال الإرهابية وغيرها ذكّرتنا، من جديد، بأن مشكلة الإرهاب تقتضي إجراءات مستمرة طويلة المدى على المستوى العالمي. وعليه، فإننا نشاطر الآراء التي أعربت عنها وفود عديدة اليوم بأن مجلس الأمن ينبغي له الاستمرار، من خلال لجنة مكافحة الإرهاب، في أداء دور رائد في تشجيع التعاون على مكافحة آفة الإرهاب.

لقد أنشأ المجلس الإطار المناسب للتصدي للإرهاب الدولي، وينبغي المحافظة على هذا الإطار وتعزيزه. ولذلك، يسعدنا أن اللجنة واصلت الاضطلاع بعملها بنشاط من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونعرب عن الامتنان للسفير أرياس ولفريق خبراء الأمانة العامة على عملهم الممتاز. لقد أنجزت اللجنة،بالفعل، مهمة ضخمة. وعلاوة على ذلك، كما ذُكر من قبل، تطورت اللجنة لتؤدي دورا أكثر اتساما بطابع استباقي في الحوار مع الدول الأعضاء، وفي تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول

الأعضاء وفي تعزيز التعاون والتنسيق الأوثق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

ونلاحظ مع التقدير جهود رئيس اللجنة وأعضائها لوضع تدابير عملية لإعطاء اللجنة الوسائل الملائمة للوفاء بمهامها. ونتشاطر الرأي بأنه ينبغي إعادة تنظيم ملاك الدعم من الخبراء والأمانة باللجنة، في إطار هيكل الأمم المتحدة الحالي بغية تعزيز قدرة المجلس على مراقبة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتشجيع عليه. ونحن نرى أن إنشاء الهيئة التنفيذية للجنة سييسر عمل اللجنة ويزيد من خبرتها التخصصية في كل الميادين ذات الصلة.

ونعتقد أن المساعدة التقنية ينبغي أن تيسّر للبلدان التي تطلبها. وعلاوة على ذلك، يتعين على اللجنة أن توسع المساعدة التقنية لتغطي الأنشطة المختلفة المتصلة بمكافحة الإرهاب. وفي هذا الشأن، أود أن أشير بالتحديد إلى مشكلة منطقة تشيرنوبل المحظورة في أوكرانيا. إن المنطقة التي تحيط بمحطة تشيرنوبل النووية لتوليد الطاقة – وهي موقع أكبر كارثة نووية في العالم – تشمل ٧٦ مستوطنة مهجورة، تتضمن مدينتي بريبيات وتشيرنوبل، بالإضافة إلى ٨٠٠ موقع ألقيت فيها نفايات نووية ومواد ملوثة. وإن خطر الاختراق غير المأذون به للمنطقة، وإزالة المواد الملوثة التي يمكن، في جملة أمور، أن يستخدمها إرهابيون محتملون لمآربهم الخاصة لا يزال قائما.

ولتأمين المنطقة المحظورة وكفالة بقاء المواد المشعة تلك بعيدا عن متناول الأفراد غير المأذون لهم، تواصل حكومة أوكرانيا العمل في مشاريع عديدة. وفي هذا الشأن، قدمنا طلبا ملائما للجنة مكافحة الإرهاب نلتمس مشورتها ودعمها. وسوف نقدر الاستجابة لهذا الطلب، وننتظر اقتراحات محددة في هذا الشأن.

بالإضافة إلى هذا، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى إمكانية استخدام منطقة تشيرنوبل الخالصة والمستوطنات المهجورة في إطارها لوضع تدابير عملية بشأن الوقاية من أعمال الإرهاب النووي، فضلا عن تدريب الأفراد الملائمين. وأوكرانيا مستعدة للنظر في كل المقترحات من الأطراف المعنية.

ثانيا، تولي أوكرانيا باعتبارها عضوا في المنظمة الإقليمية المؤلفة من جورجيا وأوكرانيا وجمهورية أوزبكستان وجمهورية أذربيجان وجمهورية مولدوفا، أهمية كبرى للتعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرحب بجهود اللجنة لتيسير الحوار وتبادل المعلومات بين تلك المنظمات. وأشير هنا بالتحديد إلى اجتماع اللجنة الخاص في شهر آذار/مارس الماضي في نيويورك مع ممثلي المنظمات الإقليمية، واجتماع المتابعة في مقر منظمة الدول الأمريكية، الذي شاركت فيه منظمتنا الإقليمية وقامت بدور نشط. إن التبادل المنتظم للآراء والمعلومات بين ممثلي الهيئات الإقليمية سيفيد بالتحديد الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

ثالثا، مسألة مكافحة إضفاء الطابع القانوني على الإيرادات المحصلة من الجريمة، التي تشكل واحدا من المصادر الكبرى لتمويل الإرهاب، أصبحت حيوية بشكل خاص. وفي هذا الشأن، تمثل المتطلبات المشددة لفرقة عمل الإجراءات المالية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إسهاما قويا في دعم الجهود العالمية لمنع وكبح تلك الظاهرة البالغة الخطورة. ونأمل أن يزداد تيسير تعاون اللجنة مع تلك المؤسسات.

اسمحوا لي أيضا أن أكرر أن حكومة أوكرانيا تؤيد تأييدا تاما التدابير الدولية في هذا المجال، مظهرة انفتاحها واستعدادها للتعاون. وفي شهر شباط/فبراير الماضي، أعلنت

فرقة عمل الإجراءات المالية في اجتماعها العام، أنها، بفضل الجهود التي بذلتها حكومة أوكرانيا، رفعت بلدي من قائمتها الخاصة بالبلدان والأقاليم غير المتعاونة. وستواصل أوكرانيا إيلاء اهتمام بالغ لتعزيز نظامها الوطني لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

في الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يتخذ المجلس كل التدابير المناسبة المشار إليها في تقرير رئيس اللجنة بما يعود بالنفع على قضيتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن أعضاء المجلس، أعرب عن الترحيب الحار بالأونرابل ماريان هوبس، وزيرة نزع السلاح وتحديد الأسلحة في نيوزيلندا، وأدعوها إلى إلقاء بيانها.

السيدة هوبس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي شرفي أن أخاطب المجلس بالنيابة عن مجموعة بلدان محفل جزر المحيط الهادئ التي تحتفظ ببعثات دائمة في نيويورك: استراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، وبلدي نيوزيلندا.

تؤكد بلدان مجموعة محفل جزر المحيط الهادئ من جديد إدانتنا الثابتة للإرهاب بكل أشكاله، وتصميمنا المستمر على الكفاح ضد الإرهاب بكل الوسائل الممكنة، بما يتفق مع حقوق الإنسان وحكم القانون. وكما دلل التاريخ لنا في حالات كثيرة جدا، ما من دولة بمأمن من أعمال الإرهاب. وتهديد الإرهاب، مع أنه موجود دائما، اتسم، بشكل متزايد، بطابع دولي، بما في ذلك الإمكانية المخيفة لحصول الإرهابيين على أسلحة دمار شامل – وهذه مسألة سننظرها غدا في حلقة دراسية عن أسلحة الدمار الشامل والأمم المتحدة، تنظمها أكاديمية السلام الدولية بدعم من حكومة نيوزيلندا.

إن الإرهاب مشكلة عالمية، ويتطلب، إذا أريد القضاء عليه، عملا على المستويات الوطني، والإقليمي والدولي. ولذلك، يؤيد محفل جزر المحيط الهادئ عمل لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). لقد وفر ذلك القرار عنصرا جديدا هاما للإطار المتعدد الأطراف الحالي لمكافحة الإرهاب. وإذا ما كان لأهداف القرار أن تتحقق، فإن ذلك يتطلب التنفيذ القوي التام لمتطلباته. وهذا بدوره، يتطلب أن تؤدي لجنة مكافحة الإرهاب دورا استباقيا، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تقييم تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، مع التركيز على زيادة وتحسين قدرة الدول – لا سيما الدول الجزرية الصغيرة – في الكفاح ضد الإرهاب.

وهذا الاجتماع يوفر فرصة مفيدة للتأمل في العمل الذي أنجزته اللجنة حتى الآن، والطريق الذي لا يزال أمامنا لضمان التنفيذ التام للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يمثل الآن معلما على الطريق. ونحن نرحب بتحليل المجلس لهذه المسائل وبعزمه على أن تتخذ اللجنة، في عملها المقبل، اتجاها عمليا واضحا، كما انعكس في اقتراحه بتنشيط اللجنة الوارد في التقرير محل المناقشة اليوم. وتوضيح الأدوار التي يقوم بها المجلس واللجنة والهيئة التنفيذية الجديدة المذكورة في التقرير ينبغي، في رأينا، أن يساعد مساعدة كبيرة في هذا الشأن.

ومحفل جزر المحيط الهادئ، باعتباره مجموعة مكونة من دول نامية أساسا، كثير منها دول جزرية صغيرة، يؤكد بشكل خاص على بناء القدرة. وتبعا لذلك، نرحب بتركيز التقرير المتجدد على تعزيز الحوار المباشر مع الدول والمنظمات ذات الصلة. ومهمة مكتب التقييم والمساعدة

التقنية الجديد في متابعة احتياجات المساعدة التقنية للدول الأعضاء ستكون هامة بشكل خاص بينما تتجه اللجنة بعملها إلى الأمام.

وستظل الجهود المستمرة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي حاسمة لترجمة أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى عمل فعال. وقد اتخذت مجموعة محفل جزر المحيط الهادئ عددا من الخطوات لزيادة تعاونها السياسي والتقني في هذا الميدان.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن جميع الدول الأعضاء ستستفيد إذا ما تسنى للجنة مكافحة الإرهاب أن تصبح أكثر فعالية في أعمالها.

وترى كوبا أن الأعمال الإنفرادية أو الحروب الوقائية التي تشنها دولة أو مجموعة من الدول – مهما كانت تلك الدول قوية – متخذة من مكافحة الإرهاب ذريعة، غير مقبولة تماما وتستحق الإدانة القاطعة.

ولن يكون هناك تقدم إلا من خلال التعاون الدولي، وليس من خلال الأعمال الحربية والعدوان والانتقام الذي لا يؤدي إلا إلى مزيد من العنف. ولن يحرز أي تقدم من خلال سن القوانين التي تأذن بالإعدام خارج سياق الإجراءات القضائية أو الاعتقال التعسفي لمواطني البلد أو المواطنين الأجانب، من خلال أعمال سرية تنتهك القوانين والحدود، ومن خلال الاحتيال على الرأي العام، ومن خلال التمييز ضد المهاجرين أو اضطهادهم، ومن خلال تجاهل القانون الإنساني الدولي، ومن خلال انتهاكات حقوق الإنسان أو تقييد الحريات المدنية المتأصلة في سيادة القانون، ومن خلال فرض الجزاءات على نحو انفرادي أو من خلال إدراج أسماء البلدان في قوائم أو إصدار شهادات بشأنها لأغراض سياسية شريرة.

ويتعين علينا أن نشن كفاحاً دولياً ضد جميع أشكال الإرهاب ومظاهره، بمشاركة بلدان العالم الثالث بوصفها شريكة على قدم المساواة متجاوزين الخلافات السياسية أو الدينية أو أي خلافات من أي نوع كان من أجل بناء عالم عادل تعيش فيه شعوب حرة وذات سيادة ودول مستقلة، عالم خال من الإرهاب الدولي.

وكانت كوبا أحد أول ثلاثة بلدان صدّقت على الصكوك الدولية الإثني عشر التي تتعلق بالإرهاب بوصف ذلك مساهمة في المواجهة الدولية ضد هذه الأعمال. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتمدت كوبا قانونها رقم ٩٣ ضد أعمال الإرهاب واتخذت تدابير إضافية غير تشريعية فعالة. ولقد تعاونّا أيضاً، بناء على مبادرة منا وبحسن نية، مع مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له، التي قدمنا لها ثلاثة تقارير مستفيضة في الوقت المناسب؛ ونعمل حالياً على إعداد تقرير رابع. وبالإضافة إلى ذلك، أيدنا بقوة التفاوض بشأن اتفاقية شاملة ضد الإرهاب.

ولم تسمح كوبا قط باستعمال أراضيها من أجل شن أعمال إرهابية ضد أى دولة كانت وبدون استثناء، وما برحت تقول إنها ستفعل كل ما في وسعها للحيلولة دون حدوث ذلك في المستقبل. فكوبا لم تقم قط بارتكاب أو تمويل أى عمل إرهابي أو التغاضي عن مثل هذا العمل أو السماح به ولا حتى في حالة الدفاع عن النفس – ضد الفاعلين الرئيسيين أو المخططين للجرائم البغيضة ضد شعبنا التي قامت مؤخراً المؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية وغيرها من المجموعات التي تنتمي إلى المافيا الإرهابية في ميامي بتمويلها وتنظيمها وتنفيذها من أراضي الولايات المتحدة – مع الإفلات التام من العقاب – بما في ذلك الهجمات بالقنابل، ومحاولات اغتيال القادة الكوبيين، والهجمات ضد الأهداف الحيوية الأهمية لاقتصادنا.

وستجري في ١٥ آذار/مارس في بنما محاكمة لأربعة من الإرهابيين من أصل كوبي، قاموا بناء على تعليمات من منظمات مماثلة موجودة في الولايات المتحدة – حيث تعمل هذه المنظمات مع الإفلات التام من العقاب – بتخطيط هجوم ضد الرئيس الكوبي في أثناء القمة الأيبيرية الأمريكية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في ذلك البلد. وقام أولئك الإرهابيون، طيلة ما يزيد على ثلاثة عقود، بارتكاب جرائم بشعة ضد الشعب الكوبي الذي يأمل في إدانتهم في تلك المحاكمة حتى تسود العدالة على الإفلات من العقاب.

وترفض كوبا رفضاً باتاً البيانات الغادرة التي يُدلي بها كبار المسؤولين في الولايات المتحدة الذين أشاروا مراراً إلى الخطط المزعومة في بلدي لتطوير أسلحة الدمار الشامل. وتم الإدلاء بآخر هذه البيانات في اليابان في أواسط شباط/فبراير. وتسعى حكومة الولايات المتحدة، عن طريق هذه البيانات الزائفة، إلى تهيئة أحوال تُمكنها من توسيع نطاق سياستها العدوانية التي يمكن أن تؤدي حتى إلى العدوان العسكري. ونرفض بالمثل إدراج كوبا بطريقة تعسفية على قائمة أعدتها الولايات المتحدة بالبلدان التي يُفترض أنها تدعم الإرهاب.

وستمتثل كوبا للقوانين التي اعتمدتها بصفتها دولة ذات سيادة، كما أنها تُعرب عن استعدادها للتعاون مع جميع البلدان، مع الاحترام التام للميثاق والقانون الدولي. وبدافع من تلك الروح، اقترحت كوبا على حكومة الولايات المتحدة في ثلاث مناسبات – دون شروط ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) – ثلاثة مشاريع لاتفاقات ثنائية بشأن التعاون في الكفاح ضد الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة رفضت – تحت ذرائع واهية – حتى مجرد النظر فيها، ما زالت كوبا تأمل في أن تتغير هذه السياسة.

من المستحيل إزالة الإرهاب إذا أدّنا بعض الأعمال الإرهابية والتزمنا الصمت إزاء أعمال أخرى أو تغاضينا عنها أو برراناها. ويجب أن يتوقف الإرهاب ضد كوبا. وفي ميامى، تقدم الأموال وتُجمع مع الإفلات التام من العقاب وبتواطؤ من سلطات الولايات المتحدة، للقيام بأعمال إرهابية؛ وتعمل الحسابات المصرفية التي تُمول الإرهاب بطريقة علنية وعادية؛ ويُتاح الملجأ الآمن؛ ويُسمح لمن يمولون الأعمال الإرهابية ويخططون لها ويرتكبونها باستعمال أراضي تلك المدينة. وفي الوقت الذى يحدث فيه ذلك، مابرح خمسة من الشباب الكوبيين يرزحون في سجون في الولايات المتحدة طيلة ما يزيد على خمسة أعوام، مع تعريضهم للحبس الانفرادي المشدد لفترات طويلة من الوقت. ولم يتمكنوا في بعض الحالات من الاتصال بأزواجهم وعائلاتهم منذ سجنهم. وقامت محكمة غير قانونية في ميامي بالحكم عليهم بالسجن مدى الحياة أو لسنوات عديدة، وحظرت عليهم، عند إطلاق سراحهم، زيارة الأماكن التي توجد بها مجموعات إرهابية معينة – مجموعات كانوا يراقبونها لمنع ارتكاب هذه الأعمال في كوبا أو في أراضي الولايات المتحدة . وقدمت كوبا معلومات كافية بشأن هذه القضية إلى لجنة مكافحة الإرهاب، ونددت مراراً بالكيل بمكيالين الذي تُطبقه حكومة الولايات المتحدة في كفاحها المزعوم ضد الإرهاب.

ويأمل وفد كوبا أن تؤدي جميع الجهود الرامية إلى تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب إلى أداء هذه اللجنة لوظائفها على نحو أنجع وإلى تمكينها من الاستجابة على نحو أكثر فاعلية للشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وتود كوبا التي قدمت دليلاً ملموساً على أعمال إرهابية ضد بلدنا – في انتهاك صارخ للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وغيره من الصكوك المُلزمة قانوناً – أن تعرف ما هي الإجراءات العملية التي تعتزم اللجنة ومجلس الأمن اتخاذها في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية كوريا، وأعطيه الكلمة.

السيد كيم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد جمهورية كوريا بعقد هذه المناقشة المفتوحة بصفتها فرصة قيمة تتيح لغير الأعضاء الإسهام في مداولات مجلس الأمن بشأن تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب.

لقد أُحرز تقدم كبير في الكفاح ضد الإرهاب الدولي منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يُشكل معلماً هاماً، والقيام بعد ذلك بإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. ولا سبيل إلى إنكار أن لجنة مكافحة الإرهاب ما زالت تضطلع بدور محوري الأهمية في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التهديدات التي يُشكلها الإرهاب الدولي، وفي بناء القدرة على جميع المستويات لمواجهة ذلك الداء. وعلى الرغم من منجزات هذه اللجنة حتى الآن، ما زالت التحديات التي تنتظرها مروعة، خاصة في ضوء تزايد الفرص أمام المجموعات الإرهابية لاستغلال التكنولوجيات الجديدة وشبكات العولمة لأنشطتهم الشائنة. وبمساعدة أمانة المحفل والشركاء المانحين الإقليميين يتواصل العمل لضمان وجود إطار قوي ومتسق لتدابير مكافحة الإرهاب في أرجاء المنطقة. وستُعقد مائدة مستديرة لمنطقة المحيط الهادئ بشأن مكافحة الإرهاب في ويلنغتون، نيوزيلندا، أوائل أيار/مايو لتوفير الزخم لتحقيق ذلك الهدف.

وفيما نواجه التحدي الناشئ عن الإرهاب، وفيما نعمل على تنفيذ نص وروح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يمكن لمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التأكد من الدعم الكامل والمستمر من أعضاء مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل الكاميرون، الذي أعطيه الكلمة.

السيد شونغونغ ايافور (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): قبل ٣٠ شهرا، وبعد الهجمات المفجعة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قراره التاريخي ١٣٧٣ (٢٠٠١) في إطار الفصل السابع من الميثاق. وأصبح ذلك القرار خريطة الطريق للتعبئة ضد الإرهاب في كل أنحاء العالم. ومن الطبيعي تماما أنه ينبغي لنا من آن إلى آخر أن نتوقف لنقيم التقدم الذي أحرزناه معا في هذا النضال المشترك، والذي نأمل ألا يتراخى أبدا. إن الإرهاب لا مبرر له. وهو غير مقبول.

السيد الرئيس، أود أن أعرب عن مدى تقديرنا لمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بند عبّأنا جميعا. وكذلك أهنيء السيد السفير ارياس على المعلومات التفصيلية والمستكملة التي قدمها لنا للتو حول أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب، التي يرأسها بطريقة ممتازة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي البيان الذي أدلى به في وقت سابق هذا الصباح، لم يقيم الوضع فحسب، بل تكلم أيضا عن التنشيط اللازم لأساليب أعمال اللجنة بغية ضمان فعالية أكبر ومساع أكثر إثمارا.

وبصفة عامة، فإن سجل اللجنة إيجابي. لقد نظرت اللجنة حتى الآن في ٤٦١ تقريرا في أقل من ثلاث سنوات، وهذا سجل قياسي في تاريخ الأمم المتحدة. ويمكن أن نضيف إلى ذلك المنجزات التالية: إنشاء شبكة عالمية لمكافحة الإرهاب تشمل دولا ومنظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية؛ مما يضمن وعي المجتمع الدولي بالخطر الذي يشكله الإرهاب وبالحاجة إلى مكافحة موحدة له؛ وإنشاء قاعدة بيانات حقيقية لمكافحة الإرهاب؛ وتشجيع قوي خلال السنوات الثلاث الماضية للتصديق على الصكوك الدولية الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب.

ويجب ان نحافظ على هذا الزخم من خلال تزويد اللجنة بالوسائل المتناسبة مع مهمتها. ولهذا السبب، تؤيد الكاميرون مقترحات السفير أرياس للتصدي للمشكلات التي تواجهها الدول واللجنة في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأرحب هنا باقتراح التنشيط الذي أقرته اللجنة في ١٩ شباط/فبراير.

لقد أيدت الكاميرون دائما تعزيز الإطار القانوني الحالي، والذي لا يزال قطاعيا في طابعه، وبالتالي فإنه يتضمن فجوات. ولذلك سنواصل الانضمام إلى أعضاء آخرين في أسرة الأمم المتحدة الكبيرة في جهودهم لتحقيق نتيجة مثمرة لخطط وضع اتفاقية شاملة لمناهضة الإرهاب، واتفاقية لمنع أعمال الإرهاب النووي والمعاقبة عليها.

وبالإضافة إلى مثل هذه الشواغل القانونية، هناك أيضا مسألة بناء قدرة بعض الدول، مثل دولتي، لتمكينها من مكافحة الإرهاب بصورة فعالة. وحقاً أن اللجنة تنظر في تلك المسألة باعتبارها ذات أولوية، ولكن الفجوة اللوجيستية والتكنولوجية بين الدول باقية، ويمكن للإرهابيين ومن يرعونهم أن يستغلوها في أي وقت. ونأمل هنا أن تكون تلك الفكرة التي طرحها الوفد الفرنسي ذات يوم – والداعية إلى تزويد اللجنة بصندوق خاص لمكافحة الإرهاب – مازالت تحظى باهتمام اللجنة.

إن برنامج العمل الجديد والطموح يروق لنا، ومن الطبيعي أننا نؤيده بالكامل. كما نلاحظ باستحسان الاهتمام الجاد بزيادة الإنتاجية والفعالية والتي تبدو الآن الفكرة المهيمنة على اللجنة. ومن ذلك المنظور نرى تصميم اللجنة على جعل أنشطتها أكثر عملية. ونحن نتفق مع الرأي القائل إنه لا يكفي مجرد اعتماد تشريعات وطنية لمناهضة الإرهاب أو أن نصبح أطرافا في مختلف الاتفاقات الدولية المعنية بهذا الموضوع، بل يجب علينا أولا وقبل كل شيء أن نضمن التنفيذ الفعال لهذه التدابير.

وعلى هذا النحو أيضا نفهم عزم اللجنة على استعراض أساليب عملها. فلقد رأى وفد الكاميرون دائما أن المراحل الثلاث – ألف وباء وجيم – لتحليل التقارير المقدمة من الدول لم توفر السبيل الأمثل لتقييم جهود المجتمع الدولي في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

علاوة على ذلك، يعتبر بلدي أن إنشاء هيئة تنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب يمكن أن يوفر للجنة آلية حقيقية لمتابعة أعمالها ومراقبتها وكذلك لتقييم أنشطتها بغية تعديلها حسب الضرورة. وإنشاء مكتب للتقييم والمساعدة التقنية ضمن الإدارة ليتولى، من بين أمور أخرى، الاتصال مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى لحقوق الإنسان، من شأنه أن يلبي الشواغل المشروعة للعديد من الدول الأعضاء.

ويسعد بلدي أن يرحب بهؤلاء المسؤولين عن ذلك الهيكل، ما إن يتم تعيينهم، بغية تعزيز حوارنا وعلاقتنا التعاونية المثمرة مع لجنة مكافحة الإرهاب. كما أننا نرحب بالأنباء التي تفيد، في مجال المساعدة التقنية، بأن اللجنة قررت تجاوز دورها كمجرد وسيط بين مانحي المساعدة والمتقدمين لها، والقيام بدور أنشط في المستقبل.

ونظرا لما هو ثابت من صلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، فإنه يشكل اليوم تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب أن تكون معركتنا المشتركة جهدا طويل الأجل؛ ويجب أن تقوم على استراتيجية واضحة الفكر وحاشدة للدعم وتشمل القضاء على التعصب والظلم والفقر أو الحد منها، والنهوض بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل كوبا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد ريكيخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تشكر حكومة بلادي رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على مقترحات التنشيط الواردة في مرفق الوثيقة S/2004/124. وفي رأينا، من الحتمي التصرف الآن بغية تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان على أساس استراتيجية موحدة ومتعددة الأطراف ومتعددة الأوجه.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أتشاطر وإياكم بإيجاز بعض ملاحظات جمهورية كوريا على التقرير المتعلق بتنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب (S/2004/124).

أولا، نتفق تماما مع الحاجة إلى تنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب بهدف تعزيز الإطار القانوني الدولي وإنشاء معايير مرجعية موحدة لجميع الدول. وفي ذلك السياق، صدقت جمهورية كوريا مؤخرا على اتفاقيتين دوليتين متعلقتين بالإرهاب، هما بالتحديد، الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وذلك يجعل من جمهورية كوريا طرفا في كل الاتفاقيات والبروتوكولات الـ ١٢ المتعلقة بالإرهاب.

ثانيا، اعترافا بإمكانية أن تستكمل الجهود الإقليمية الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب وتعززها، فإننا نؤمن بأنه ينبغي تنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب بطريقة تعزز التعاون والتنسيق على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ولعدم وجود أي اتفاقيات إقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عملت جمهورية كوريا على تعزيز التعاون المتبادل في ظل الإطار الثنائي القائم.

ثالثا، إننا نقدر فائدة الهيكل الجديد المقترح للجنة مكافحة الإرهاب، الذي يشمل إنشاء هيئة عامة ومكتب فضلا عن هيئة تنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بقيادة مدير تنفيذي. ونعتقد أنه من خلال تنفيذ هذا الاقتراح، ستكون لجنة مكافحة الإرهاب في وضع أفضل للاضطلاع بولايتها.

رابعا، نؤمن بأنه ينبغي أن يبقى تيسير المساعدة التقنية أحد الأهداف الرئيسية للجنة مكافحة الإرهاب بعد تنشيط أعمالها. واعترافا بالحاجة إلى تعزيز التعاون على المستوى العملي، فإن حكومتي قدمت عدة برامج لبناء القدرات بهدف دعم الدول التي بحاجة إلى المساعدة في مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، سنستمر في العمل في شراكة مع المنظمات الإقليمية، من قبيل التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بغية توسيع بناء القدرات وتعزيز تعاون إقليمي أوثق في هذا الميدان.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده الثابت لمكافحة الإرهاب الدولي، ويتطلع إلى العمل في تعاون وثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب بعد تنشيط أعمالها لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ما زال هناك ١٠ متكلمين في قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.